الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

تأثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية.

دراسة حالة مؤسسة نفطال –المدية ميزانية 2018

مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر في العلوم التجارية

تخصص: محاسبة

اعداد الطالبتين :

*حميدة مخباط

*بوشريط مروة

استاذ المشرف :

*أ/جودي بوعمرة

السنة الجامعية :2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

"وقل ربي زدني علما "

صدق الله العظيم

(سورة طه الاية 114)

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر الواحد الاحد الذي وفقنا لاتمام هذا البحث العلمي، والذي رزقنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الاستاذ الدكتور المشرف **جودي بوعمرة** على كل ما قدمه لنا من توصيات ومعلومات وتوجيهات في اثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة.

كما نتقدم بجزيل الشكر الى اعضاء اللجنة المناقشة الموقرة، دون نسيان مديري ومعلمي واساتذة جميع الاطوار.

ايضا نتقدم بالشكر الجزيل إلى الاستاذ **بركان بن يرقي** مدير مديرية املاك الدولة وكذا الاستاذ **محمد** برقية والاستاذ **بوشيبان عبد العالي** لمساعدتنا في تقديم معلومات مهمة.

الى كل زملائي وزميلاتي طلبة **LMD** بالاخص تخصص محاسبة.

الى كل من ساعدنا ولو بكلمة تشجيع ودعاء للتوفيق من اجل اتمام هذا العمل.

الف شكر للجميع .

مستخلص:

تكمن أهمية هذه الدراسة في مدى تاثير القيمة العادلة على المؤشرات المالية التي يتم بها تقييم الاداء المالي في مؤسسة نفطال المدية 2018، محاولين ابراز هذا التاثير وهذا بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ، فاستخدام محاسبة القيمة العادلة هو اكثر ملائمة لمعرفة الاداء المالي لمؤسسة نفطال ،فالمعلومات التي تقدمها المحاسبة في مؤسسة نفطال لابد لها من ان تتمتع تقدر بالشفافية و الملائمة حتى يتمكن مستخدمها من اتخاذ قراراتهم ،حيث ان استخدام القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية يؤدي إلى معرفة الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة محل الدراسة شريطة توفر سوق مالي نشط و كذا توفر بيئة سليمة

الكلمات المفتاحية: القياس المحاسبي، محاسبة القيمة العادلة، المؤشرات المالية، الاداء المالي، نفطال .

Abstract

The importance of this study lies in the extent of the effect of the fair value on the fair value on the financial indicators by which the financial performance of the Naftal foundation 2018 is evaluates trying to highlight this effect and this is based on the descriptive and analytical approach

The use of fair value accounting is more appropriate to know the financial performance of the naftal corporation accounting provided by the naftal corporation must be transparent and appropriate so that its user can make their decisions as the use of fair value in economic institutions leads to knowledge of the real financial position of the institutuion under study provided that an active financial market is available and a sound environment is also provided.

Key words :Accounting measurement, ،fair value accounting, financial indicators, financial performance.

قائمة المصطلحات والرموز

الدلالة	الرمز	المعنى
معايير المحاسبة الدولية	IAS	International accounting standards
مجلس معايير المحاسبة الدولية	FASB	International accounting standards board
مجلس معايير المحاسبة المالية	IASB	Financial accounting standards board
معايير التقارير المالية الدولية	IFRS	International financial reporting standars
النظام المحاسبي المالي	SCF	Système comptable financier


فهرس المحتويات

شكر وعرفان	
الاهداء	
الملخص:	
قائمة المصطلحات والرموز	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال والجداول	
مقدمة	أ
الفصل الأول: إطار محاسبة القيمة العادلة	
تمهيد:	2
المبحث الاول: الايطار المفاهيمي للقيمة العادلة	2
المطلب الاول: مبدا التكلفة التاريخية و مبررات التوجه نحو القيمة العادلة .	3
المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة	4
المبحث الثاني: محاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية و الابلاغ المالي	10
المطلب الاول: المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة	11
المطلب الثاني: طرق قياس القيمة العادلة.	15
المبحث الثالث: النظام المحاسبي المالي والقيمة العادلة	17
المطلب الاول: النظام المحاسبي المالي	17
المطلب الثاني: صعوبات البيئة المحاسبة والمالية في الجزائر	19
ملخص الفصل.	21
الفصل الثاني: المؤشرات المالية وقياس محاسبة القيمة العادلة	
تمهيد:	23
المبحث الاول: قياس القيمة العادلة ومتطلبات الافصاح.	24
المطلب الاول: اسس القياس والافصاح بالقيمة العادلة.	24
المطلب الثاني: قياس عناصر القوائم المالية بالقيمة العادلة والنظام المحاسبي المالي.	24
المبحث الثاني: الخصائص المميزة للمعلومات المحاسبية	28
المطلب الاول: جودة المعلومات المحاسبية	41
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	42
المبحث الثالث: المؤشرات المالية ومحاسبة القيمة	43

العادلة.	
المطلب الاول: المؤشرات المالية	45
المطلب الثاني: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي.	46
المطلب الثالث: استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي .	47
ملخص الفصل:	48
الفصل الثالث: استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة نفطال –المدية	
تمهيد	
المبحث الاول :التعريف بمؤسسة نفطال	44
المطلب الاول: نشاة المؤسسة وهيكلها التنظيمي الاول	43
المطلب الثاني: نشاط المؤسسة ومنتجاتها.	45
المبحث الثاني : واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة و المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال .	47
المطلب الاول : واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة نفطال .	47
المطلب الثاني :المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال .	49
المبحث الثالث: استخدام محاسبة القيمة العادلة و تاثيرها على المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال.	63
المطلب الاول :اعادة تقييم عناصر ميزانية نفطال وفق القيمة العادلة .	66
المطلب الثاني : اعداد الميزانية المعدلة قيم عناصرها وفق القيمة العادلة	69
المطلب الثالث: تاثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة نفطال – المدية	71
ملخص الفصل الثالث:	73
الخاتمة	75
قائمة المراجع	80
قائمة الملاحق	84

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	العناصر التي تشملها افرس 13 فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة	07
(1-2)	العوامل المؤثرة في الاداء.	48
(2-2)	مصفوفة الفعالية والكفاءة	51
(3-2)	مراحل تقييم الاداء المالي.	59
(4-2)	شكل توضيحي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة على المؤشرات المالية	77
(1-3)	هيكل مقاطعة المدية	83
(2-3)	تمثيل اصول الميزانية الختصرة لسنة 2018	106
(3-3)	تمثيل خصوم الميزانية المختصرة 2018	107
(4-3)	تمثيل اصول الميزانية المالية المختصرة 2018 بعد تحيين قيم عناصرها	108
(5-3)	تمثيل خصوم الميزانية المالية المختصرة 2018بعد تحيين قيم عناصرها	109
(6-3)	تطور مؤشرات اليسر المالي	112

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة	15
(2-1)	مستويات قياس القيمة العادلة	18
(3-1)	العلاقة بين القيمة العادلة وجودة المعلومات المحاسبية	27
(1-2)	الحالة الاولى: راس المال العامل موجب.	68
(2-2)	الحالة الثانية: راس المال العامل سالب.	68
(3-2)	الحالة الثالثة: راس المال العامل معدوم.	69
(4-2)	نسب التمويل	72
(5-2)	نسب النشاط	74
(6-2)	نسب الربحية	75
(1-3)	ميزانية السنة المالية المقفلة في 2018/12/31 (الأصول)	89
(2-3)	ميزانية السنة المالية المقفلة في 2018/12/31 (الخصوم)	90
(3-3)	الميزانية المعدلة (الاصول)	103
(4-3)	الميزانية المالية المعدلة (الخصوم)	104
(5-3)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018	105
(6-3)	الميزانية المالية المختصرة 2018	107
(7-3)	حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة نفطال – المدية	110
(8-3)	حسابات مؤشرات اليسر المالي	111


مقدمة

مقدمة

من ميزات الاقتصاد الناجح انفتاحه في المعلومات ونشره للمعرفة، فالاقتصاد الجديد يرتكز على ثلاث اعمدة رئيسية هي: الدولة، المؤسسة، نظام المعرفة، و لا يمكن للمعرفة ان تتوفر الا من خلال المعلومات المالية، و لا يمكن للمعلومة المالية ان تكون ذات فائدة الا اذا توفرت على معايير محاسبية مناسبة لاعدادها لتكون مكتملة ودقيقة،ففعالية نظام المعلومات المحاسبية في تحقيق اهداف المستخدمين هو الاساس الذي يجب ان تبنى عليه مضمون وشكل هذه القوائم المالية اي ان هذه الاخيرة يجب ان تكون نافعة لمستخدميها، و تعد ذات فائدة بقدر ما تكون قيمتها المعطاة لمختلف عناصرها ذات موثوقية وتمثل الواقع بصدق.

ومن الواضح ان فائدة واهمية هذه القوائم المالية تعتمد على نوع القيم المعطاة للعناصر الواردة فيها، فهناك تاثير كبير في حالة عدم اعطاء قيم واقعية لعناصر هذه القوائم المالية لا يقتصر فقط على الاقلال من فائدة المعلومات المحاسبية للمؤسسة (مثل: توزيع الارباح او تسعير الانتاج، تقييم الاداء...)،وقد يؤدي الى قرارات خاطئة يتخذها مستخدمو هذه المعلومات من خارج المؤسسة (مساهمون،مقرضون، مستثمرون، دائنون، مؤسسات حكومية ...).

إن القرارات المتخذة من قبل مستخدمي القوائم المالية تكون بالتاكيد باختلاف طرق القياس المعتمدة مثل :التكلفة التاريخية، التكلفة الجارية، التكلفة الاستبدالية او القيمة العادلة، و باعتبار ان التكلفة التاريخية معترف بها لدى المحاسبين منذ فترة طويلة باعتبارها نموذج للقياس في الفكر المحاسبي، و لكن بالرغم من مبررات استخدام هذا النموذج، الا انه شهد انتقادات عديدة بسبب ان التكلفة التاريخية لا تقيس القيمة الاقتصادية للمؤسسة وتؤدي الى تضليل مستخدمي القوائم المالية، كما انها تعبر عن الماضي زيادة عن سلبيات عديدة اخرى لهذا النموذج، ولهذا ظهر اتجاه جديد يفرض نفسه كنموذج للقياس المحاسبي وهو نموذج محاسبة القيمة العادلة،فمنذ بداية التسعينات من القرن الماضي وحتى الان بدات المؤسسات والجمعيات المهنية تدعو الى استخدام هذا النموذج واعتماده كاساس للقياس المحاسبي، وبالنسبة للجزائر فقد اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية مع تعديلها بأسس اخرى عند الضرورة مثل القيمة المحينة او قيمة الانجاز او القيمة العادلة او ما اصطلح بتسميتها بالقيمة الحقيقية.

وانطلاقا من الحقائق السابقة تتبع اهمية الاطلاع على منهج القيمة العادلة للوقوف على الاسباب التي ادت الى هذا التوجه، و استنباط الاثار التي ستنعكس على مستخدمي المعلومات المالية الذين يتوقعون ان تكون المؤشرات المالية المنشورة والمفصح عنها في التقارير المالية متصفة بالصدق والدقة والموثوقية حتى تكون ملائمة لمساعدتهم في اتخاذ قراراتهم الاقتصادية و تقييم الاداء في المؤسسة المعنية، فموضوع المحاسبة عن القيمة العادلة والافصاح عنها طبقا لمعايير المحاسبة الدولية من الموضوعات التي تستحق الدراسة، وذلك من منطلق ان قياس القيمة العادلة والافصاح عنها يساهم في توفير المعلومات المناسبة التي تعكس حقيقة الوضع المالي وكذا الاداء في المؤسسة، وعليه تكمن مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال المدية ؟

من أجل مناقشة هذا الاشكال نحاول الاجابة عن التساؤلات الفرعية التالية :

1.ما هي محاسبة القيمة العادلة وفيما تتمثل اهميتها بالنسبة للقوائم المالية؟

2. هل المؤشرات المالية المعدة بالقيمة العادلة تؤثر على عملية قياس الاداء؟

3.كيف يؤثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية لمؤسسة نفطال–المدية؟

ولغرض الاجابة عن هذه الاسئلة نفترض ان:

1 .استخدام محاسبةالقيمة العادلة يجعل من البيانات المالية اداة مهمة لمستخدميها من اجل تحديد الوضع المالي للمؤسسة.

2. المؤشرات المالية التي تستند على التكلفة التاريخية لا تعكس الواقع و بالتالي تؤدي حدوث اضطرابات في عملية قياس الاداء.

3.تعتمد مؤسسة نفطال –المدية على نموذج التكلفة التاريخية، وتستخدم مؤشرات مالياةلقياس وتقييم ادائها.

أهمية الموضوع:

تكمن اهمية الموضوع في حداثة استخدام القيمة العادلة في البيئة المحاسبية الجزائرية، كما ان الاهمية نكتشفها من اهمية القياس والافصاح المحاسبي كموضوع محاسبي يكثر حوله النقاش و الجدل مستجد دوما، اما الاداء المالي فهو من المواضيع التي كثرت عليه الدراسات والابحاث خاصة في مجال قياسه وتقييمه وذلك للاهتمام الكبير من طرف المسيرين حول كيفية تقييم اداء المؤسسة.

منهج الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والاشكالية المطروحة تم اعتماد اسلوب المنهج الوصفي التحليلي في الدراسة النظرية من اجل عرض ما هو متوفر من معلومات حول محاسبة القيمة العادلة وكيفية تاثيرها على المؤشرات المالية في المؤسسة الاقتصادية، بالاضافة الى اعتماد منهج دراسة حالة الذي يمكن من التعمق وفهم مختلف جوانب الموضوع وكشف ابعاده، ومحاولة تجسيد الجانب النظري على بيانات مؤسسة نفطال–المدية من اجل الاجابة على اشكالية الموضوع محل الدراسة.

دوافع اختيار الموضوع:

يعود السبب في اختيار موضوع البحث لعدة مبررات، يمكن تلخيصها في:

*النظام المحاسبي المالي جاء لمعالجة اوجه القصور التي كانت تميز المخطط المحاسبي الدولي، ومن بين اوجه القصور هو الاعتماد على نموذج التكلفة التاريخية ومن هذا اردنا الاطلاع على كيفية معالجتها من خلال نموذج القيمة العادلة.

*حداثة مفهوم القيمة العادلة على المستوى الدولي ونفس الامر بالنسبة للبيئة المحاسبية الجزائرية، الامر الذي يدفعنا كدارسين ان نسلط الضوء على كل ما يستجد في ميدان تخصصنا.

*الاهتمام المتزايد بنموذج القيمة العادلة الذي يظهر في التحول التدريجي لمعايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة كاساس للقياس و الافصاح.

*عدم وضوح تطبيق هذا المفهوم و كثرة الانتقادات الموجهة نحوه (نموذج القيمة العادلة) يدعونا لدراسته قصد تحليله وفهمه.

* والاكيد من المبررات لتناول هذا الموضوع هو ان هذا الموضوع يندرج في تخصص الباحث.

أهمية الدراسة:

إضافة الى محاولة الاجابة عن التساؤل الرئيسي و اختبار الفرضيات،فان البحث يهدف الى :

- تسليط الضوء على مشاكل القياس المتعلقة باستخدام نموذج التكلفة التاريخية،لكونها تمهد الطريق نحو التوجه الى استخدام نموذج محاسبة القيمة العادلة.
- التعريف بمصطلح القيمة العادلة كمصطلح حديث في البيئة المحاسبية والمالية الجزائرية.
- محاولة تحليل العلاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة و الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية.
- الوقوف على واقع تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر من خلال فحص فعالية تطبيق القيمة العادلة لنتمكن من استخلاص التوصيات المناسبة لذلك.

صعوبة الدراسة:

من بين الصعوبات التي اعترضت دراسة موضوع البحث:

- موضوع محاسبة القيمة العادلة يضم عددا كبيرا من المفاهيم المختلفة والمعقدة في كثير من الاحيان.
- عدم وجود صفة الزامية لاستخدام القيمة العادلة ولا حتى شروحات تتعلق بهذه الاخيرة في الجزائر.

هيكل الدراسة:

من أجل الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و تحليل ابعاده والاجابة عن الاشكالية الرئيسية المطروحة، تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول،فصلين نظري، وفصل تطبيقي،الفصل الاول بعنوان: **اطار محاسبة القيمة العادلة** ويتضمن المفاهيم المرتبطة بالقيمة العادلة من اجل ضبط مدلولها، والفصل الثاني بعنوان المؤشرات المالية ومحاسبة القيمة العادلة ففيه الربط بين محاسبة القيمة العادلة ومؤشرات تقييم الاداء في المؤسسة الاقتصادية، اما الفصل الثالث والذي يمثل الجانب التطبيقي والذي جاء تحت عنوان: **تأثر استخدام محاسبة**

القيمة العادلة على المؤشرات المالية لمؤسسة نفطال– المدية وهو محاولة لاسقاط كل ما ورد في الجانب النظري على المؤسسة محل الدراسة،وفيه اعادة تقييم لعناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة ومن ثم اعداد الميزانية المعدلة، وبعدها مقارنة المؤشرات المالية المعدة وفقا للقيمة العادلة والاخرى المعدة وفقا للتكلفة التاريخية واستنتاج الفروقات ومن ثم التاثير، وفي الاخير الخاتمة وفيها تم عرض اهم النتائج واختبار الفرضيات والاجابة على الاشكالية الرئيسية واهم التوصيات والاقتراحات المتوصل اليها.

الفصل الأول:

إطار محاسبة القيمة العادلة

تمهيد:

في إطار سعينا لتحقيق أهداف المحاسبة المالية المتمثلة بشكل رئيسي في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ القرارات اقتصادية رشيدة، فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدول ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي، في محاولة لمعالجة عيوب أساس التكلفة التاريخية و قد احدث هذا التوجه العديد من الاراء المؤيدة والمعارضة لهذا المفهوم، كما اعتبر البعض تغيرا محوريا في الفكر المحاسبي، ومن خلال هذا الفصل سنحاول البحث في ماهية محاسبة القيمة العادلة وخصائصها ومن مساهمتها في توفير المعلومة المالية والمحاسبية ذات الجودة.

المبحث الاول: الايطار المفاهيمي للقيمة العادلة

سيتم التعرض في هذا المبحث الى تقديم مفاهيم اساسية حول القيمة العادلة والمعلومة المحاسبية والمالية،بالاضافة الى واقع القيمة العادلة كمصطلح حديث في النظام المحاسيي والمالي.

المطلب الاول: مبدا التكلفة التاريخية ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة .

يعد مبدا التكلفة التاريخية احد المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في المقياس المحاسبي ،و من اهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كاساس لتقويم كل من الاصول و الخصوم ،ويقوم مبدا التكلفة التاريخية على عدة مبررات حيث يوفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس ،وتكون الارقام قابلة للمقارنة ،وتسهل عملية التحقق بدقة في بيانات تكلفة تاريخية ،و بالتالي اعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية ،و قد استمر استخدام تكلفة تاريخية كاساس للقياس نظر لاعتماده على وقائع حدثتبالفعل و مؤيدة بالمستندات و غير عرضه للاختلافات في التقدير و الحكم الشخصي ،ويسهل التحقق منها ويقاس بما دفع مقابلتها من مبالغ نقدية ، كما ان الصفة المميزة للتكلفة التاريخية هي ان القيمة النقدية الدالة للقيمة التبادلية للعملة تمثل المصدر الرئيسي لقياس القيمة .[1]

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على اساسه مبدا التكلفة التاريخية ،واتساقه مع الفروض و المبادئ المحاسبية ،الاانه اثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم و التقارير المالية الناتجة عنه ،خصوصا عدم ملائمة المعلومات المحاسبيةلاتخاذ القرارات ،ويقصدبذلك التضخم حيث ان القيم التاريخية تصبح غير واقعية و بالتالي لا تمثل القوائم المالية و المركز المالي الحقيق للمؤسسات الاقتصادية ،اضافة الى صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبة متتالية ، خاصة مع تغير لظروف الاقتصادية التي تتميز بالديناميكية المتغيرة و المتقلبة بشكل مستمر ،و تغير القوة الشرائية لوحدة النقد ، فحسب (gristina-maria,2012) فان

1.هواري معراج واخرون ،اشكالية تطبيق القيمة العادلة كاساس للقياس و الافصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الجزائرية،جامعة سعد دحلب البليدة ،ص7-8.

استخدام محاسبة التكلفة التاريخية بدلا من محاسبة القيمة العادلة قد يؤدي الى احتمال حدوث نقص كبير في القابلية للمقارنة .[1]

وهذا بعد تزايد انتقادات مستخدمي البيانات و المعلومات المالية لمبدا التكلفة التاريخية و ضعف ثقتهم في المعلومات المالية المعدة على اساسه ،بدا التوجه نحو القيمة العادلة .ان تخلي عن مبدا تكلفة التاريخية و التوجه نحو القيمة العادلة كانت نتيجة اسباب عديدة منها :

- ان المحاسبة وفق مبدأ تكلفة التاريخية لا تصلح لان تكون اساسا مناسبا للقياس المحاسبي لانها لم تعد قادرة على اعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الاطراف المختلفة المستخدمة لها، ومن هذا أصبح ضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الامر التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي.
- ان تطبيق القيمة العادلة يسمح للمؤسسات بامتلاك قوائم مالية أكثر ملائمة لاحتياجات المستثمرين، في حين ان مبادئ محاسبة تكلفة التاريخية وغيرها من مبادئ المحاسبية التقليدية لاتسمح للمؤسسة بعكس واقعها الاقتصادي ومتابعة تطورات السوق المالية.[2]
- ان محاسبة القيمة العادلة لاتتناول فقط تسجيل اقتناء موجودات بل ابعد من ذلك، وهي المخاطر المالية الناجمة عن الاحتفاظ بها وهي مخاطر اقتصادية ناشئة عن التقلبات في القيمة السوقية.
- ان تطبيق القيمة العادلة جاء لتعزيز محتوى المعلومات من البيانات المحاسبية والمالية، كما لوحظمن قبل IASB في معايير المحاسبية "فقد صممت معلومات حول القيمة العادلة للادوات المالية لمساعدة المستخدمين في الحصول على المعلومات المالية لوضع تقديرات الخاصة وتاكيد أو تصحيح تقديراتهم السابقة ".

---

[1] خالد بن عبد الرحمن جمعية يونس، اثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للادوات المالية على عوائد الاسهم، دار وائل للنشر، فلسطين ،2011،ص19-20.

[2] .ماجد عبد المجيد قباحة ،اثر تطبيق المحاسبية عن القيمة العادلة المساهمة العامة ،اطروحة دكتورة تخصص محاسبة ،الاردن 2009،ص140

و حسب ما سبق يتبين انه رغم ما تتمتع به التكلفة التاريخية من موثوقية عالية غير ان ذلك لم يكن كافيا لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات القوائم المالية لانها تفتقد لخاصية الملائمة ،هو الامر الذي وله مبدا محاسبي يدعى بمحاسبة القيمة العادلة ،و الذي يتمتع بالملائمة في تقديم المعلومة .

المطلب الثاني: مفهوم مبدأ القيمة العادلة

أصل تسمية القيمة العادلة

ان عبارة faire value، المستعملة باللغة الانجليزية تثير فينا احساس عميق والرغبة في المعاملة العادلة والثروة الحقيقية للاعتراف بها وتثمينها فهي تنقل جوهر الحقيقة والاستقامة فما امكانية الاعتراض ان يتم الافصاح عن المعلومات الحاسبة في القوائم المالية باستعمالها؟ ظاهريا تبدو ملائمة كمقياس أولي، لكن المشكل يكمن في استعمالها من قبل وضعها بطريقة تجعل من القوائم المالية غير مفهومة اي:

1ـ أن المصطلح المستعمل للقيمة العادلة من قبلIASB هو اساس القيمة السوقية.وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح mark to market كمرادف لfair value ،اين يتم تبادل الاصول والخصوم في سزق نشطة وان القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية والقابلة للفهم من قبل مستخدميها بالاضافة ،فان العديد من الاصول والخصوم التي سيتم قياسها بالقيمة العادلة لا يوجد لها سوق،ولحل هذا المشكل وضعو المعايير باستخدام حساب رياضي لحساب سعر سوق افتراضي كقيمة عادلة.

2-مفهوم القيمة العادلة

تعرف القيمة العادلة في اللغة العربية من خلال الفعل "قيم"والفعل "عدل"،حيث يقال :قيم الشئ تقييما اي قدر قيمته و عادل بين الشيئين اي وازن بينهما ،عادل الشئ بالشئ اي سواه و جعله مثله قائما مقامه و العدل هو الانصاف و هو اعطاء المرء ماله واخذ ما عليه.[1]

وقد تعددت تعاريف القيمة العادلة بتعدد المتمين و الباحثين في المحاسبة وبدائل القياس ،لكن كل التعاريف كانت تصب في المعنى ذاته حيث ظهر اول تعريف للقيمة العادلة في 1982 عن طريق IASونشر عن طريق IFRSولا يطرا على ذا التعريف اي تغيرات كثيرة مع مرور السنين يتمثل التعريف في :"السعر بين اطراف مطلعة وراغبة في تبادل اصل ".[2]

كما تعرف على انها "المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع اصل ما عند وجود رغبة و قدرة مالية بين مشتري وبائع و ذلك في ظل وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية او الافلاس او ظروف احتمالية ."

وقد عرف المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الولية عام 1995و المعدل عام 1996و نافذ المفعول اعتبارا من بداية عام 1998 ضمن البند الخامس (تعريفات) القيمة العادلة على انها :المبلغ الذي يمكن ان تتم مبادلة الاصل او سداد الالتزام بين اطراف مطلعة وراغبة في التعامل على اساس تبادل تجاري بحث ".

كما حدد مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكية مفهوم القيمة العادلة في اكثر من معيار مثل معيار 107 بأنها:" القيمة التي يمكن تبادل الاداة المالية في المعاملات الجارية بين الاطراف الراغبة بخلاف حالات الجبر او التصفية".

وقد استعمل مجلس المعايير المحاسبة الدولية IAS المصطلح المرادف للقيمة العادلة و هو القيمة السوقية و هنا كمصطلحات مرادفة للقيمة العادلة : القيمة السوقية او القيمة البديلة او القيمة الحالية وعندما يبحث في مفهوم القيمة العادلة يوجد انها تقسم الى قسمين هما:

1.شنوف شعيب ،زاوي اسماء ،دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية ،مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول **"الازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة الاعالمية "**،جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،2009،ص13.

[2]. طارق عبد العالي حماد،**المحاسبة عن القيمة العادلة** ،الاردن ،2003،ص11

اولهما:قيم تستند الى السوق هي:

- القيمة السوقية اي الاسعار المعلنة في سوق نشط
- القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجب تبادل موجودات او تادية مطلوبات بين جهات مطلعة و راغبة في معاملة مباشرة.

ثانيهما: قيم لا تستند بالضرورة الى السوق وهي:

- القيمة من الاستعمال
- القيمة القابلة للاشتراك
- القيمة الاستبدالية
- قيمة المؤسسة المنشاة
- قيمة التصفية

كما يمكن القول ان القيمة العادلة هي القيمة التي يمكن توافرها في السوق الكفء فقد حيث توافر المعلومات الكاملة لجميع الافراد باقل تكلفة، و ففي نفس الوقت و من ناحية فان كفاءة السوق تعتبر عامل اساسي، ويكون السوق كفء اذا كانت المعلومات المتاحة علي نطاق واسع و بتكلفة قليلة و بالتالي تعكس اسعار كل المعلومات، ويركز مفهوم كفاءة السوق على مجموعة من المقومات تتمثل في:

- توافر المعلومات لجميع المتعاملين مع السوق في نفس الوقت وباقل تكلفة.
- توافر قدر كبير من كفاءة وسلامة التشغيل.
- يجب ان يتمتع السوق بالعدالة النسبية لان العدالة المطلقة امر صعب التحقق.

وقد اقترحت المعايير المحاسبية الدولية التي يمكن استخدامها في حالة عدم توفر سوق كفء وتتمثل في:

- ❖ استخدام القيمة السوقية في سوق كفء لاصول و التزامات ذات خصائص متشابهة .
- ❖ استخدام طريقة من طرق التقدير مثل : نماذج تسعير الخدمات او نماذج مصفوفة التسعير.
- ❖ تحليل التدفقات النقدية المخصومة.

الاشارة الى المعيار المحاسبي الدولي IFRS 13 الصادر في 12 ماي 2011 و المتعلق بالقيمة العادلة وساري المفعول ابتداءا من 01 جانفي 2013 ، و هذا المعيار جاء بعد الانتقادات الشديدة التي

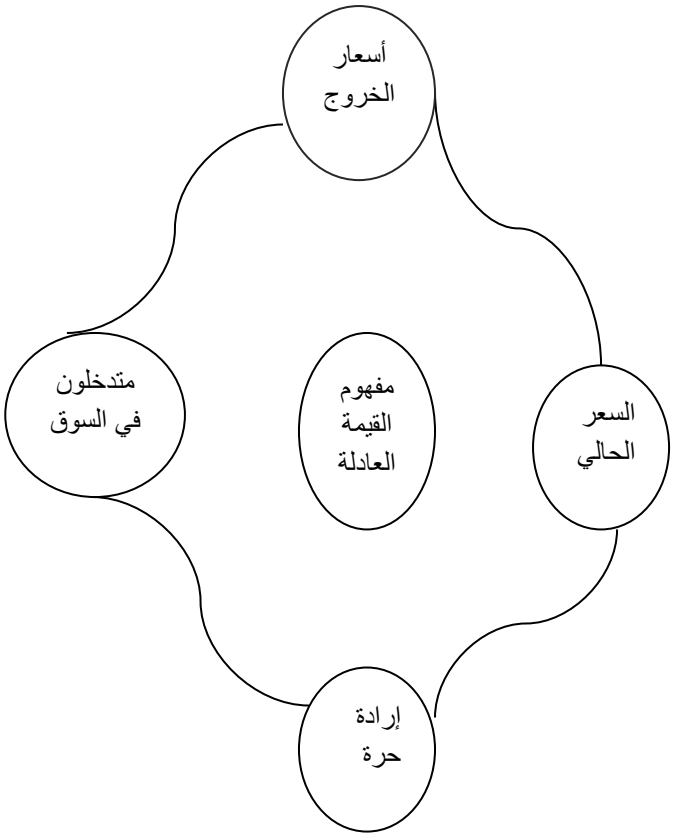
تعرضت لها القيمة العادلة على اثر الازمة العالمية 2008 و فيه محاولة التحديد الدقيق لمفهوم القيمة العادلة وضبطه و ايضا هذا المعيار قدم ارشادات حول كيفية التقييم بالقيمة العادلة وليس متى فقط نقوم بالتقييم كباقي المعايير السابقة التي تناولت القيمة العادلة بشيء من الغموض و انطلاقا من ذلك صدر تعريف جديد للقيمة العادلة و هو انها تمثل :"السعر المتحصل عليه من خلال عملية بيع اصل او المدفوع مقابل تحويل التزام ففي معاملة عادية بين متدخلين في السوق بتاريخ التقييم "[1]

كما يمكن تقديم تعريف خاص بنا ويكمن في أن القيمة العادية هيا القيمة التي يتم من خلالها تبادل اصل او تسوية التزام بين اطراف راغبة في التبادل و بارادة حرة في سوق نشط.

وتظهر العناصر الاربعة التي تمثلها هذا المعيار فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة في الشكل التالي

[1]Watchman.A.IFRS13:evaluation de la justevaleur .bulltin de nouvelles sur les IFRS.numero speciel.fevrier2012.p04.

الشكل (1-1): العناصر التي تشملها افرس 13 فيما يتعلق بمفهوم القيمة العادلة



المصدر: من اعداد الطالبتين، بالاعتماد على ما جاء من تعريف القيمة العادلة ففي المعيار IFRS 13

- حصر القيمة العادلة في **السعر** بدل من **القيمة،** ومن هنا يتضح ان السوق هو المرجع الرئيسي لتحديد القيمة العادلة، ومن ثم فهو يعتمد القيمة البيعية الصافية (اسعار الخروج الجارية).
- استعمل مصطلح "**بيع اصل**" بدل "**تبادل اصل** " ومن هنا يتبين انه يعتمد اسعار الخروج الجارية (قيمة البيع الصافية) اولا بدل ما كانت اسعار الدخول (التكلفة الاستبدالية) معبر عنها بعبارة تبادل اصل.
- يلاحظ على المفهوم الجديد ادراج ان هذا السعر يتحدد بين "**متدخلي السوق**" بدل من" **اطراف مطلعة و راغبة**" وهذا ما يعزز ان السعر يتحدد في السوق بين المتدخلين وفق قانون العرض والطلب، و ليس بين اطراف محتملة تتصف انها مطلعة و راغبة .
- ادرج هذا المفهوم عبارة "**في معاملة عادية** "بدل "**ادارة حرة**" و التي تعني ان العملية لا تتم في ظروف تصفية مما لا يجعل السعر حقيقي ، او في ظروف احتكار مما يجعل السعر اكبر او اقل من السعر

العادي،و عموما لا يجب ان تكون العملية في ظروف استثنائية و هذا يؤكد ان هذا السعر ينبغي ان ينتج اليه العرض و الطلب في سوق نشط .

- و يلاحظ ايضا ان التعريف الجديد بين ان هذا السعر الماخوذ من السوق يكون "بتاريخ التقييم" وعليه يتضح ان القيمة العادلة يمثلها السعر عند اللحظة التي نود فيها تقييم اصل او خصم.

ومن كل ما سبق نقول ان : القيمة العادلة هي ان تكون فيمة عادلة لكل من المشتري والبائع،وكذلك بالنسبة للتسعير يكون معادلا للمنافع التي ستتحقق لكلا الطرفين كما ان المصطلح المرادف للقيمة العادلة قد يكون: الفيمة السوقية ،او القيمة البديلة ،او القيمة الحالية.

أما **بالنسبة للمقومات الاساسية التي يجب ان تتوفر للتمكن من قياس القيمة العادلة يمكن جمعها في** :[1]

- وجود موضوع للتبادل
- وجود طرفي عملية التبادل (العرض والطلب)
- تمتع طرفي عملية التبادل بالارادة الحرة في اجراء التبادل
- الملم طرفي عملية التبادل بجمع الحقائق المرتبطة بهذه العملية
- وجود سوق نشط لتتلاقى من خلاله الادارة الحرة لطرفي عملية التبادل.
- استمرار طرفي عملية التبادل في ممارسة نشاطهما دون وجود اي اتجاه للتصفية او لتقليص النشاط بصورة جوهرية
- تمتع البيئة الاقتصادية المحيطة بطرفي عملية التبادل بالاسقرار النسبي.

[1] وليد زكريا صيام، **اثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية و معوقات تطبيقها بحث مقدم الى المؤتمر الغلمي المهني الدولي السابع**،الجامعة الهاشمية ،الاردن،2009،ص.04

أما بالنسبة **لتعريف محاسبة القيمة العادلة: فهي** العمل المحاسبي الذي يعتمد عليه حساب القيمة العادلة للاصول او الخصوم، ابتداءا من اثبات مختلف العمليات الاقتصادية ذات الصفة المالية، فالتسويات القيدية ثم اعداد الحسابات الختامية وانتهاء بالافصاح في القوائم المالية.[1]

اما **بالنسبة لاهداف تطبق القيمة العادلة كاساس للقياس فيمكن تلخيصها في** :[2]

- ❖ اظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الاقرب الى الواقع في تاريخ اعداد الميزانية
- ❖ تمكين المؤسسة من قياس ادواتها المالية بالقيمة العادلة لعدد من العمليات الداخلية من اجل:
  - ✓ صنع القرارات الاستثمارية و التجارية المناسبة
  - ✓ ادارة و قياس المخاطر
  - ✓ تحديد كمية راس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الاعمال المتنوعة
  - ✓ حساب التعويضات
- ❖ اضفاء الشفافية على البيانات المالية الصادرة عن الشركات .
- ❖ التوجه الى علاج اي قصور ناتج عن تطبيق مفهوم التكلفة التاريخية .
- ❖ توفير معلومات مالية مفيدة لصناع القرار.

[1] بالاطلاع على مجموعة من الكتب و المقالات المتعلقة بالمحاسبة على اساس القيمة العادلة.

[2] احمد عزت ابو شملة ، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية**،رسالة ماجستير،جامعة جدرا، الاردن2010،ص36.

المبحث الثاني: محاسبة القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية و الابلاغ المالي

اتجهت معايير المحاسبة الدولية نحو المطالبة والتوصية بمزيد من تطبيقات الفيمة العادلة في التقارير المالية،و لعل اهم اسباب في اتباع معيار القيمة العادلة هو بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد و المعروف ان الاقتصاد العالمي في الحاضر من ميزاته انه اقتصاد تضخمي.

المطلب الاول: المعايير المحاسبية التي تناولت القيمة العادلة

تناول مجلس معايير المحاسبة الدولية القيمة العادلة في العديد من معاييره و سنعرض اهمها :

- **معيار المحاسبة الدولي رقم 16 والمتعلق بالاصول الثابة الملموسة**(الممتلكات،التجهيزات،المعدات):[1]

وطبقا لهذا المعيار فانه يحق للمؤسسة ان تختار ما بين اسلوب التكلفة او اعادة التقييم كاسياسة محاسبية يمكن تطبيقها على كل بنود الاصول الثابتة ،و تعكس قيمة اعادة التقيم القيمة العادلة للاصل في تاريخ اعادة التقييم مطروحا منها مجمع الاهتلاك الاحق و اية خسارة مجمعة لاحقة ناتجة عن الانخفاض في القيمة، على ان يتم اعادة التقييم على فترات منتظمة و كافية للتاكد من عدم وجود اختلاف جوهري بين التكلفة الدفترية و القيمة العادلة في تاريخ اعداد القوائم المالية و انه يجب اضافة الزيادة في القيمة الناتجة عن اعادة التقييم الى حقوف المساهمين تحت تسمية فائض اعادة التقييم.

- **معيار المحاسبي الدولي رقم 32 والمتعلق بعرض الادوات المالية :**

يقدم المعيار وصفا للمتطلبات المتعلقة بعرض الادوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الافصاح عنها فيما يتعلق بالادوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية او خارجها ،كما جاء ان معلومات القيمة العادلة تعتبر مفيدة في العديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي البيانات المالية.

[1] ابو نصار محمد،**حميدات جمعة معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولي–الجوانب النظريةو العلمية**،دار المكتبة الوطنية ،الاردن،2008،ص24

- **المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 والمتعلق بالاصول الثابة غير الملموسة:**

وقد هدف الى بيان المعالجة المحاسبية للاصول الغير الملموسة اي التثبيتات المعنوية و التي لم يتم تناولها في معيار محاسبي دولي اخر، و وفقا لهذا المعيار فانه للمؤسسة ان تختار اما نموذج التكلفة او نموذج اعادة التقييم كسياسة محاسبية للقياس و الافصاح عن الاصول الغير الملموسة ،و ان القيمة العادلة اما ان تحدد بناءا على سوق نشط كتراخيص سيارة الاجرة او تراخيص الصيد او حصص الانتاج او تحدد على نموذج اعادة التقييم لعناصر الاصول غير الملموسة التي قد لا يتوافر لها سوق نشط مثل العلامات التجارية اسماء المجلات والصحف حقوق نشر الافلام ..الخ

- **المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 المتعلق بالادوات المالية ،الاعتراف و القياس:**

يعتبر هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي و الذي يتجه اكثر فاكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كاساس للقياس و الاثبات المحاسبي، و ذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية

و قد قسم هذا المعيار الادوات المالية الى عدة مجموعات :

– **المجموعة الاولى:**و تتعلق بالادوات المالية المحتفظ بها لاغراض المتاجرة ،و التي تقوم المؤسسة بشرائها لتحقيق الارباح في المدى القصير كغرض اساسي و يتم قياس هذه الموجودات عند اعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة .

– **المجموعة الثانية:** بالادوات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق و تمثل الادوات المالية التي يكون لدى المؤسسة النية و القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها ،و يتم قياسها و اظهارها بالتكلفة المصفاة مطروحا منها اية المخصصات.

– **المجموعة الثالثة:** القروض و المدينون الذين انشاتهم المؤسسة ،و تمثل الادوات المالية التي تنشئها عن طريق تزويد المقترض بالاموال او تقديم الخدمات و بطريقة مباشرة ،و يجب قياسها بالتكلفة مطروحا منها اية مخصصات معدة من اجل تدني قيمتها.

– المجموعة الرابعة: و تضم الادوات المالية المتوفرة و الجاهزة للبيع و هي التي ليست محتفظ بها لتاريخ استحقاق و لا للمتاجرة بها و لا هي قروض او مدينون و يجب ان يتم قياسها و تقييمها بالقيمة العادلة مطروحا منها اية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها.

- **معيار الابلاغ المالي الدولي رقم 07 المتعلق بالادوات المالية الافصاح:**

يهدف هذا المعيار الى الطلب من المؤسسات توفير الافصاحات في قوائمها المالية و ذلك لتمكين مستخدميها من تقييم:

+ اهمية الادوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمؤسسة و ادائها .

+ طبيعة و مدى المخاطرة التي تتعرض لها الشركة و الناجمة عن الادوات المالية و كيفية التعامل معها.

+ يكمل هذا المعيار كلا من المعيارين 32 و39.[1]

- **معيار الابلاغ المالي رقم 09المتعلق بتصنيف و تقييم الادوات المالية :**

حيث نسخ مجلس معايير المحاسبة الدولية النسخة النهائية لهذا المعيار في 28 اكتوبر 2010 و الذي يختص بتصنيف و تقييم الاصول و الخصوم المالية ،و حسب هذا المعيار فان الفئة التي يصنف ضمنها الاصل المالي هي التي تحدد طريقة تقييمه بصفة مستمرة اما على اساس التكلفة المهتلكة او القيمة العادلة.

و تجدر الاشارة الى ان القياس وفق القيمة العادلة تم التطرق اليه في 20 معيار محاسبي دولي ،الامر الذي يبين مدى اهمية هذا النوع من المفاهيم المحاسبية ، و الجدول الموالي يوضح المعايير التي اشارت للقيمة العادلة (بالاضافة الى المعايير التي عرضناها سابقا):

[1] هيثم السعافين،**القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية:التحديات و الاثر ععلى مسستخدمي القوائم المالية**،المؤتمر العلمي المهني السادس"المحاسبة في خدمة الاقتصاد"،الاردن 2004،ص06.

جدول (1–1): المعايير الدولية التي تناولت القيمة العادلة

رقم المعيار	موضوعه	تاريخ صدوره
02	المخزون	75/10/01
16	الممتلكات، المنشات، المعدات	83/01/01
17	الايجارات	84/01/01
18	الايراد	84/01/01
19	منافع الموظفين	85/01/01
20	المحاسبة عن المنح الحكومية	84/01/01
21	اثار التغيرات في اسعا الصرف	85/01/01
22	اندماج الاعمال	85/01/01
26	المحاسبة و الابلاغ	87/01/01
30	الافصاح في القوائم المالية للبنوك	91/01/01
32	الادوات المالية:الافصاح و العرض	96/01/01
36	انخفاض قيمة الاصول	99/01/01
38	الاصول غير الملموسة	80/01/01
39	الادوات المالية :الاعتراف و القياس	80/01/01
40	الممتلكات المستثمرة	2001/01/01
41	الزراعة	2003/01/01
IFRS 01	تبني معايير التقارير المالية للمرة الاولى	2004/01/01
IFRS 02	الدفعة المرتكزة على الاسهم	2005/01/01
IFRS 03	اندماج الاعمال	2004/03/31
IFRS 05	الاصول غير متداولة المقتناة للبيع و العمليات غير المستمرة	2005/01/01
IFSRS13	قياس القيمة العادلة	2016/01/13

المصدر :من اعداد الطالبتين،بالاعتماد على مختلف معايير القيمة العادلة المنبثقة عن IFRS/IAS

المطلب الثاني: طرق قياس القيمة العادلة.

هناك عدة اساليب وتقنيات يمكن استخدامها للتعبير عن القيمة العادلة ،هذه التقنيات تختلف في طرق الحساب لكن قد تتقارب في النتائج و من اهم هذه الاساليب:

1. التكلفة التاريخية المعدلة: ويطلق البعض على هذه الطريقة بمدخل القوة الشرائية العامة ،وهذا المدخل قائم على تسجيل الاصول و الالتزامات و الايرادات والمصروفات بوحدات قياس بنفس القوة الشرائية وعلى هذا فان وحدة القياس يجب ان تكون موحدة مع الاحتفاظ بنفس اسس القياس المستخدم في القوائم المالية من تكلفة التاريخية حيث يتم اعداد القوائم المالية في نهاية الفترة المحاسبية على اساس التكلفة التاريخية ثم يتم تعديلها بالرقم القياسي العام للاسعار و يكون مقدار الربح للمؤسسة هو المبلغ الذي يمكن توزيعه على المساهمين او الاملاك بعد المحافظة على القوة الشرائية لراس المال المستثمر .[1]
2. التكلفة الاستبدالية.
3. القيمة البيعية: وهي تعبر عن سعر بيع الاصل الان مطروحا منه مصاريف التخلص منه بدلا من تكلفة استبداله او تكلفة اقتنائه الاصلية ،و يعاب على هذه الطريقة ان المؤسسة اقتنت الاصل ليس لغرض اعادة بيعها و لكن لاستخدامها في عملية الانتاج و كذلك غياب اسواق منظمة لكثير من عناصر الاصول حتى يمكن تقدير القيمة السوقية لها بطريقة موضوعية ،و في حالة عدم امكانية تقدير هذه القيمة بشكل مباشرة من خلال اسعار السوق يتم الاعتماد عادة على احد هذين البديلين :

-استخدام ارقام قياسية خاصة للاسعار اما من طرف هيئات خارجية مستقلة او من طرف المؤسسة .

-استخدام الخبرة المهنية في التقدير.

1-يوسف نبيل ،اثر تطبيق القيمة العادلة في قياس عناصر التثبيتات دراسة لعينة من المحاسبين و المهنيين في مجال المحاسبة ،مذكرة ماسترغير منشورة ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ؛سنة 2015،ص8.

4. القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية القيمة الاقتصادية :

تحدد قيمة الاصل او مجموعة الاصول على اساس قيمة التدفقات النقدية الواردة او الصادرة من المؤسسة بسبب هذا الاصل او بسبب مجموعة الاصول و تقاس القيمة الحالية عن طريق خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية باستخدام معدل فائدة واقعي ،حيث تستند هذه الطريقة على فكرة اساسية هي ان الدخل اداة لقياس القيمة و هو ما نادى به العديد من الاقتصاديين حيث اوضحو ان قيمة الاصل تعتمد كليا على المتصلات الصافية المستقبلية الناتجة من استعمال الاصل و من ثم يتم النظر الى نتائج الاصل و ليس الى الاصل بنفسه .[1]

[1]-يوسف نبيل ،نفس المرجع السابق، سنة 2015،ص9

المبحث الثالث:النظام المحاسبي المالي و القيمة العادلة

اعتمد النظام المحاسبي المالي التكلفة التاريخية مع تعديلها باسس اخرى عند الضرورة مثل: قيمة الانجاز او القيمة المحينة او القيمة العادلة او ما اسطلح على تسميتها ب"القيمة الحقيقية"، وقد الزم هذا النظام باستخدام القيمة العادلة في اعادة التقييم لبعض الاصناف المحاسبية و تقديم المعلومات في الكشوف المالية وفق القيمة الحقيقية في حالة استخدام سياسة اعادة التقييم بالقيمة العادلة .

المطلب الاول: النظام المحاسبي المالي

كان تبني المعايير الدولية بشكل متزايد على مستوى العديد من دول العالم و الالتزام بتطبيق هذه المعايير، و في هذا الاطار تفاعلت البيئة الجزائرية بشكل عام تفاعلا اجابيا و مضطردا مع البيئة الدولية في المجال المحاسبي، و لتطوير هذا التفاعل و زيادته و تعميق مجالاته في جوانب اخرى مكملة، وبما ان المهنة المحاسبية هي مجال اخر يترادف مع المجال الاقتصادي فان الامر تطلب حتمية تبني الجزائر نظريا للمعايير المحاسبية الدولية .

و صدر النظام المحاسبي المالي بمقتضى القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، و الذي يهدف حسب المادة الاولى منه تحديد النظام المحاسبي المالي و الذي يدعى في صلب النص:بالمحاسبة المالية و كذا شروط و كيفيات تطبيقه.[1]

و يعرف النظام المحاسبي المالي : او كما يعرف بالمحاسبة المالية بانه: "نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، و تصنيفها، و تفييمها، و تسجيلها، و عرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية و ممتلكات الكيان، و نجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية".[2]

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 11/07 المتضمن المحاسبيي المالي،الجريدة الرسمية،العدد25،74نوفمبر2007 المادة الاولى،ص03

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانون رقم 11/07 المتضمن المحاسبيي المالي،الجريدة الرسمية،العدد25،74نوفمبر2007 المادة الثانية،ص03

ومن خصائص النظام المحاسبي المالي:

- ✓ اولوية الواقع الاقتصادي عن الطبيعة القانونية
- ✓ طرق جديدة لتقييم الاصول و الخصوم مثل القيمة العادلة .
- ✓ مفاهيم جديدة للاعباء و النواتج او الارادات تغير طرق الاستهلاك و المؤونات مثلا:
  - اضفاء الصيغة المالية على المحاسبة و هذا ما يظهر خاصة في مخرجات النظام بشكل تقديم القوائم المالية.
  - ادراج الاستثمارات المالية ضمن المثبتات بين ما كانت في المخطط المحاسبي الوطني ضمن الحقوق .
  - التخلي عن قاعدة عدم المساس بالميزانية الافتتاحي .

اما بالنسبة للنقاط المستحدثة لمحتويات النظام المحاسبي المالي الجزائري فهي :[1]

- الكيانات الصغيرة يمكن لها ان تمسك محاسبة مالية مبسطة و تحديد المعايير التي تصنف هذه الكيانات من راسمال و عدد المستخدمين من هذا بالنسبة للتعريف و مجال التطبيق .
- تحديد الاطار التصوري للمبادئ المحاسبية بدقة وفقا للمادة 06 من القانون 11/07 و هذا يعتبر جديد مقارنة بالمخطط الوطني المحاسبي، و يمثل دليل لاعداد معايير المحاسبة و تاويلها و اختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما لا تعالج المعايير تلك الحالة، و تحديد عمل المعايير بدقة وفقا للمادة 08 من القانون 11/07.
- تعتبر الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة من المحاور الجديدة التي نص عليها القانون 11/07 من المادة 34 منه، و هذا استجابة للوضعيات الاقتصادية الجديدة المرغوب فيها و المتمثلة في الشراكة الاجنبية .
- يقرر النظام المحاسبي المالي منح استثناء لقاعدة "ثبات الطرق" في حالتين:
  1. تغير مفروض في اطار نص قانوني جديد مثل القانون 11/07.
  2. عندما يهدف الى تحسين عرض القوائم المالية مثل : حالة اعادة التقييم.

[1]-احمد حسين علي حسين، نظام **المعلومات المحاسبية الاطار الفكري و النظم التطبيقية، كلية** التجارة الجامعية، الاسكندرية ،2003-2004، ص 21.

المطلب الثاني: صعوبات البيئة المحاسبية و المالية في الجزائر

وجدت الكثير من الصعوبات المتعلقة بتبني النظام المحاسبي و المالي الصيغة التي تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية، و هذه الصعوبات ناتجة عن خصائص **البيئة المحاسبية و المالية في الجزائر** و المتمثلة في الجوانب التالية :[1]

- عدم وجود اسواق مالية تتميز بالكفاءة و الفعالية لتطوير العمل المحاسبي الدولي لتسهيل عملية تقييم الاسهم و المستندات و مشتقاتها وفقا لطرق التقييم الحديثة، مما يستوجب الاعتماد على النظام المحاسبي المالي القيام باصلاحات معمقة على النظام المالي الجزائري.
- نقص في الامكانيات خاصة البشرية منها و تاهيلها العلمي و العملي، و عدم استعداد نسبة كبيرة من المؤسسات للعمل بالنظام المحاسبي المالي المستمدة نصوصها من معايير المحاسبة الدولية، نتيجة للنقائص الملحوظة في الجانب التكويني و دراسة هذا النظام قبل العمل به.
- عدم وجود اجراءات صريحة وواضحة للقيام بتغيرات على محتويات القانون التجاري و القانون الضريبي تساير كل منهما ما هو معمول به النظام المحاسبي المالي المستمد مضامينه من معايير المحاسبة الدولية، كتسجيل قروض الايجار التمويلي في التثبيتات و ادراج مبلغ قسط الاهتلاكات المتعلقة بالاصل التي تم استاجاره ضمن اعباء الدورة
- عدم الاسراع في تطوير مضامين التعليم المحاسبي و توحيده في مختلف انماط مستويات التكوين و التعليم.
- عوائق كثيرة تواجه القائمين بعملية التقييم خاصة في حالة تحديد القيمة العادلة للتثبيتات المادية ، لان تحديدها يتطلب توافر سوق تنافسي تتوفر فيه حظوظ متساوية لكل من البائع و المشتري في التمكن من الحصول على المعلومات الكافية، و هذا الامر غير متوفر على مستوى اسواق التثبيتات المادية كسوق العقارات في الجزائر الذي تتحكم فيه المنافسة الاحتكارية بحيث يكون البائع فيه هو الذي يحدد القيمة السوقية دون غيره.
- عدم وجود نظام معلوماتي يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني، و يتميز بشفافية احصاء المعلومات و شموليتها .

[1] سعودي بلقاسم ،سعودي عبد الصمد، **مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل تطبيق المحاسبة الدولية**،جامعة ورقلة،صص8-9.

ويتضح مدى تاثير البيئة المحاسبية في الجزائر على النظام المحاسبي المالي و ذلك من خلال :[1]

- عدم وجود سوق مالي فعال يسهل عملية تطوير العمل المحاسبي الدولي و هذا راجع الى اعتماد المؤسسات في تمويلها من طرف البنوك و المؤسسات المالية اكثر من السوق المالي .
- جمود القانون الضريبي و التجاري حيال بعض المتغيرات في النظام المحاسبي المالي، مثل :تسجيل عملية التاجير التمويلي، و تقييم الاصول بالقيمة العادلة .
- صعوبة التحكم في النظام المحاسبي المالي نظرا للسرعة التي الزمت تطبيقه و ادراجه ضمن نظم التعليم و العمل به.
- عدم توافر شروط عملية التقييم بالنسبة لبعض الاصول من التثبيتات المادية خصوصا، ففي حالة تحديد القيمة العادلة التي تتطلب وجود بائع و مشتري لديهما الدراية الكافية بمحتوى الصفقة و هذا من الصعب تحققه في ظل غياب مقيم مستقل .

.

[1] مسعود بوخالفي،**اثر الافصاح بالقيمة العادلة على الابلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة و مالية جامعة الاغواط،2013،صص96-97.

ملخص الفصل:

في هذا الفصل تم التطرق الى محاسبة القيمة العادلة التي انشات تصحيحا للخلل في مخرجات تطبيق محاسبة التكلفة التاريخية في ظل ظروف التضخم، فتبنيها كاساس للقياس المحاسبي يسمح بتوفير معلومات محاسبية ومالية مفيدة ومطابقة للواقع الاقتصادي لمستخدميها، و كذا يؤدي الى حدوث تغيير جوهري في مقومات العمل المحاسبي(الاعتراف و القياس، العرض و الافصاح) و هذا ما ينعكس بدوره على توفير معلومات محاسبية ومالية ذات خصائص نوعية، و المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات التي تتسم بالخصائص النوعية، و لقد لخصنا في هذا الفصل الى ان العلاقة بين القيمة العادلة و المعلومة المحاسبية و المالية هي علاقة تكاملية باعتبار القياس وفق معيار القيمة العادلة يؤثر بالإيجاب على ملائمة وموثوقية المعلومة المحاسبية والمالية، اي القيمة العادلة تقوم بالتكامل مع المعلومة المحاسبية.

الفصل الثاني:

المؤشرات المالية وقياس محاسبة القيمة العادلة

تمهيد:

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق مميزات خصائص النمو والتوسع والاستمرارية والبقاء في المحيط الاقتصادي،و كذا مواجهة المنافسة الشديدة وذلك من خلال تحسين مركزها المالي بناءا على تحسين ادائها المالي، واتخاذ القرارات المالية، لذا تعتبر القرارات المالية من اهم القرارات في المؤسسة، وحتى تتمكن المؤسسة من بلوغ اهدافها يجب القيام بعملية تقييم الاداء المالي الذي يعتبر محورا هاما واساسيا لها، لانه يهدف الى تحقيق اهداف المؤسسة في استخدام الموارد المتاحة وترشيذها واعداد مخططات مستقبلية ، ومن هنا تتجلى الاهمية الكبيرة لعملية تحليل مؤشرات تقييم الاداء المالي ، وسنحاول من خلا هذا الفصل التفصيل في موضوع الاداء وكيفية قياسه و تقييمه في المؤسسة الاقتصادية من خلال المؤشرات المالية ،و كل هذا من اجل استنتاج و تحليل العلاقة بين استخدام القيمة العادلة كنموذج للقياس و الافصاح و المؤشرات المالية التي تستخدم لتقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ، وهذا بناءا على مختلف الجوانب النظرية التي ستعرض في هذا الفصل.

المبحث الثاني: الخصائص المميزة للمعلومات المحاسبية

ان تحديد اهداف التقارير المالية هو نقطة البداية لتطبيق المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين ،اي ان المعلومات الجيدة هي تلك المعلومات الاكثر فائدة في مجال ترشيد القرارات .

ويقصد بمفاهيم جودة المعلومات تلك الخصائص التي يجب ان تتسم عن وضع المعايير المناسبة والمسؤولين عن اعداد التقارير المالية ،في تقييم نوعية المعلومات التي تنتج عن تطبيق الطرق و الاساليب المحاسبية البديلة .

المطلب الاول :جودة المعلومات المحاسبية

ان الهدف الاساسي لتقارير المالية هو توفير معلومات فان جودة عالية تتعلق بالوحدات الاقتصادية وبشكل اساسي ذات طبيعة مالية تفيد في صنع القرارات الاقتصادية ،اذ ان توفر معلومات ذات جودة عملية مهما تؤثر ايجابيا في مستوى راس مال و اصحلب المصالح الاخرين لاتخاذ قرارات الاستثمار ،و الائتمان و القرارات الاخرى المشابهة لتوزيع الموارد و زيادة كفاءة الاسواق بشكل عام ،و عل الرغم من ان مجلس معايير المالية FASB و مجلس المعايير الدولية يدركون اهمية جودة المعلومات المحاسبية ،الا ان احد المشاكل الرئيسية التي تواجه الباحثين هو كيفية تفعيل و قياس هذه الجودة .[1]

تتحدد جودة المعلومات المحاسبية في اطار تاسيس و تعزيز االخصائص الاساسية لمنفعة القرارات ، و الذي اعلن فيه ان الخصائص النوعية الاساسية هي (الملائمة و التمثي الصادق ...) ،وهي اكثر اهمية في تحديد مضامين معلومت التقريرالمالي ،و ان تعزيز الخصائص النوعية و القابلية الفهم ،و القابلية المقارنة ،قابلية التحقق ،و التوقيت المناسب يمكن ان تحسن منفعة القرار عندما تؤسس الخصائص النوعية الاساسية .

ان الخصائص النوعية من شانها التاكيد على توفير المعلومات الاكثر فائدة للمستخدمين في ترشيد قراراتهم ،كما ان اقرار يكون على اساس الخصائص النوعية و الكمية المعلومات حيث ان الخصائص النوعية للمعلومات عليها ان توفر مرشد للاختبار بين بدائل عرض و تقديم الاحداث الاقتصادية ، هذه الخصائص عليها ان تساعد المحاسبين في التفريق بين المعلومات التي تكون اكثر فائدة من تلك التي تكون اقل فائدة ..

1.اكرم يحي عليي الشامي ،**اثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقاير المالية في البنوك التجارية العاملة في الجمهورية اليمنية** ،مذكرة مقدمة نيل شهادة الماجستر في المحاسبة ،جامعة الشرق الاوسط للدراسات العليا ،اليمن ،السنة الجامعية 2006-2007،ص31-32

ويعد البيان رقم (02) الصادر من مجلس معايير المحاسبية المالية FASBعام 1980بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الاكثر شمولية واهمية و مازلت تمثل المرجعية الاولية في تقويم و تطوير الممارسات المحاسبية .

المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية هي التي تميز المعلومات الافضل و الاكثر نفعا و فائدة من تلك المعلومات الاقل نفعا لاتخاذ القرارات و كما صنف FASBعام 1980 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على النحو التالي :

الخصائص النوعية الاساسية :و هي الخصائص التي يجب ان تتوفر في المعلومات المحاسبية حتى تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات ،وتشمل :[1]

1.**مدى ارتباط المعلومات او ملائمتها:** تشير هذه الخاصة الى قدرة المعلومات المحاسبية على توفير معلومات حول الاحداث السابقة ،و مؤشرات تساعد في التنبؤ بالاحداث المستقبلية .

2.**العرض الصادق** :وتمثل مدى موثوقية و ثبات المعلومات المحاسبية بحيث يجب ان تكون المعلومات كاملة ،و بعيدة التحيز ،و خالية من الاخطاء .

الخصائص النوعية الثانوية :وهي الخصائص التي تؤثر على مدى فائدة المعلوماتالمحاسبية :

1.**القابلية للتحقق**:وتتمثل في امكانية الحصول على نفس المعلومات في كل مرة يتم طلبها فيها .

2.**دقة التوقيت:** وتتمثل في مدى سرعة الحصول على المعلومات المتاحة لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

3.**القابلية الفهم:** وتتمثل في مدى سهولة فهم المعلومات المحاسبية وخلوها من التعقيد.

1.كريمة علي كاظم الجوهر ،**العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و قواعد الحوكمة لمجلس الادارة** ،دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبيين و المدققين ،الادارة و الاقتصاد العدد تسعون ،سنة 2011،ص 11

4.**القابلية للمقارنة** :و تتمثل في مدى قابلية مقارنة المعلومات المحاسبية للفترة الحالية بالمعلومات المحاسبية في فترات سابقة او مقارنتها مع معلومات شركات اخرى .

المبحث الثالث: المؤشرات المالية ومحاسبة القيمة العادلة.

المطلب الاول:المؤشرات المالية .

تعدد مؤشرات تقييم الاداء المالي وتنوعت وهذا نظرا لكثرة الاستعمال واتساع دائرة التقييم في المؤسسة،ويعرف المؤشر بانه " عبارة عن معلومة كمية تقيس فعالية وكفاءة كل اوجزء من عملية اونظام بالنسبة لمعيار او مخطط او هدف محدد ،مقبول في اطار استراتيجية المؤسسة "، و المؤشر الجيد هو الذي يمكن من عملية قياس الاداء بصور فعالة ويجب ان يتوفر على :[1]

- **معنوية المؤشر** : ويقصد بها ان لايكون مبهما ،بل يجب ان تعكس المعلومة التي يقدمها الاداء او النتيجة التي نرغب في قياسها وذلك بشكل دقيق وعملي
- **الوضوح** :يقصد بوضوح المؤشر ان يكون سهل الفهم من طرف الجميع .
- **سرعة الحصول على المؤشر** : وهذا من اجل ان يضمن للمؤسسة القيام بالتصحيحات اللازمة وفي الوقت المناسب ،
- **الشمولية** : وتعني ان المؤشرات تغطي كافة العمليات وانشطة المؤسسة ، ومن المستحسن اعتماد المؤسسة على بعض المؤشرات الشاملة التي تسمح بتقديم صورة اجمالية عن نشاط المؤسسة .

➢ وتنظر المؤسسات الحديثة الى مؤشرات قياس وتقييم الاداء كاستراتيجية لتحقق الاهداف والنتائج ، و مؤشر قوي للنجاح او الاخفاء التنظيمي ،لهذا تعتبر بمثابة الترمومتر الطبي للمؤسسة من حيث قياس صحة المؤسسات الحديثة ونجاحها في اداء مهامها على الوجه المطلوب ،ولا تتوقت وظيفة المؤشرات كونها وسيلة للقياس و التقييم وفق، بل تتعداها الى اكثر من ذلك فهي ليست مجرد تعبير رقمي من حيث الدلالة اذ تعتبر وسيلة اكثر تعقيدا في صورة تجميع لقاعدة بيانات شاملة حول الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

[1]–السعيد بريش ونعيمة يحياوي ،**اهمية التكامل بين ادوات ومراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليتها** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميزة للمنظمات والحكومات ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،ايام 22و23نوفمبر 2011،ص299.

،لذا يتوجب على المؤسسة تركيز الاهتمام على الاختيار الجيد للمؤشرات التي تعكس اهدافها واستراتيجيتها وتعرف مؤشرات قياس الاداء بانها :"مقاييس مالية وغير مالية تستخدم للمساعدة في التاكد من ان المؤسسة نجحت في تحقيق اهدافها وعمل التقدم اللازم ، فمن خلال هذه المؤشرات يتم التعرف على قدرة المؤسسة على تحقيق اهدافها المحددة من خلال استراتيجياتها"[1]، ويتم قياس وتحديد مؤشرات الاداء بناء على معايير تحددها طبيعة مهام ونشاطات المؤسسات ،ويمكن تصنيف انواعها في الجوانب التالية:

- **مؤشرات كمية**: كالاحصاءات والبيانات الرقمية المختلفة.
- **مؤشرات تطبيقية**: تتعامل مع عمليات المؤسسة الموجودة.
- **مؤشرات توجيهية**: توضح ان كانت المؤسسة تتحسن وتتقدم ام العكس.
- **مؤشرات عملية**: توضح مدى رضا المؤسسة عن اسلوب رقابة التغيير الفعال

كما ان هناك انواع عديدة اخرى من المؤشرات ، تختلف حسب زاوية النظر او المعيار المعتمد في التقسيم، منها :[2]

- ال**مؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية**: المؤشرات الشخصي هي التي يكون مردها تصورات وتقييمات الافراد الذين لهم علاقة مع المؤسسة، اما المؤشرات الموضوعية فهي التي تؤدي الى نفس النتيجة مهما كان المقيم، اي انها لا يمكن ان تولد تناقصات في كل مرة تجري عملية التقييم.
- **المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية**: المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها في اغلب الحالات مثل رضا العميل، الجودة، الميزة التنافسية ...الخ، اما المؤشرات الكمية فهي العكس اي تسهل عملية قياسها كالمردودية والقيمة المضافة ...الخ
- **المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية**: المؤشرات الشاملة تقدم نظرة كلية عن اداء المؤسسة (النظام الكلي)، اما المؤشرات الجزئية فتسمح بقياس كفاءة وفعالية الانظمة الجزئية.
- **المؤشرات المالية والمؤشرات غير المالية**: المؤشرات المالية هي تلك المؤشرات التي تعتمد في حسابها على المعلومة المحاسبية و المالية في المؤسسة مثل العائدعلى الاصول، السيولة، اما المؤشرات غير المالية فتظهر

[1]-ناصر محمد العديلي ،كيف نقيس مؤشرات الاداء ،صحيفة الاقتصادية الالكترونية ،العدد5705.

[2]-مريم شكري محمود نديم ،**تقييم الاداء المالي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن** ،رسالة ماجستير،غير منشورة ،كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط الاردن ،2013،ص35-34.

بوجهين وجه داخلي يتجه نحو العمليات الاساسية كارضاء العميل، الجودة ...الخ،أما الوجه الثاني فيرتبط بالمحيط و تطورات الطلب والمنافسة،

- مؤشرات الكفاءة ومؤشرات الفعالية :مؤشرات الكفاءة يقصد بها المؤشرات التي تسمح من التاكدعلى الاستخدام الامثل للموارد البشرية و المادية المتاحة،اما المؤشرات الفعالية فتعبر عن درجة تحقيق الاهداف التي تسعى المؤسسة الاقتصادية الى الوصول اليها .

ان مؤشرات الاداء المالي الفاعلة تساعد المؤسسة الاقتصادية على صنع القرارات الملائمة واتخاذ الاجراءات الصحيحة السليمة وهذا من خلال :[1]

- التحقق من مستوى جودة اعمالها ،
- التاكدمن المضى قدما نحو تحقيق الاهداف المرجوة ،
- معرفة مستوى رضا العملاء
- التحقق من مدى السير الحسن للعمليات وفق ماهو متوقع ،

المطلب الثاني:استخدام المؤشرات المالية في تقييم الاداء المالي .

تعتبر نسب ومؤشرات التوازن المالي اداء للرقابة وتقييم اداء المؤسسة الاقتصادية ،وايضا وسيلة لاظهار الانحرافات وبيان اسبابها وتفسيرها ،وتعتمد المؤسسة في تقييم ومراقبة ادائها على جملة من المؤشرات نذكر منها:مؤشرات التوازن المالي ، النسب المالية ،وكذا اعداد الميزانية والميزانية المختصرة والاستفادة من مختلف عناصرها من اجل تقييم الاداء المالي .

الفرع الاول :مؤشرات التوازن المالي

ويقصد بالتوازن المالي :" ذلك التفاعل القيمي والزمني بين الموارد المالية في المؤسسة واستعمالاتها، فهو يقوم على مبدا اساسي مضمونه ان التمويل الدائم يجب ان تفوق مجموع الاستثمارات مضاف لها جزء من احتياجات دورة الاستغلال،اي ان الاموال الدائمة للمؤسسة يجب ان تكون مساوية للاستثمارات الصافية مضاف لها راس المال المعياري "، والمؤسسة التي ترغب في تحقيق حد ادنى من التوازن المالي يجب ان تمول

[1]-وائل محمد صبحي ادريس وطاهرمحسن منصور الغالبي ،مرجع سابق ،ص69.

اصولها الثابتة باموال دائمة ، اما الاصول المتداولة فيجب ان تمول باموال قصيرة الاجل اي اقل من سنة ،وافضل مؤشر يمكن ان يبين مدى احترام قاعدة التوازن الادنى هو مؤشر راس المال العامل .

ان التوازن المالي ماهو الا وضعية مثالية للمؤسسة ،هو مبنى على فكرتين اساسيتن هما:

- ✓ هامش الامان للمؤسسة هو فائض الاموال الدائمة على الاصول الثابتة او ما يعرف بصافي راس المال العامل ، وحتى تحافظ المؤسسة على هذا المستوى من الهامش فانه يجب عليها مقابلة كل زيادة في الاصول الثابتة بزيادة تعادلها على الاقل في الاموال الدائمة .
- ✓ ان كل تغير في نشاط المؤسسة يولد احتياج اضافي للتمويل، او كما يعرف بتغيير احتياجات وتسعى راس المال العامل وهذا التغيير يجب ان بغطى بمصادر تمويلية دائمة.

وتسعى المؤسسة الاقتصادية الى البحث في سبل تحقيق التوازن لاهميته في انه:[1]

- يؤمن تغطية احتياجات الاستثمار الثابت بالاموال طويل الاجل ، والمتداول بالديون قصيرة الاجل .
- تجنب المؤسسة خطر العسر المالي.
- يكشف تحليله على درجة الاستقلال المالي للمؤسسة .
- التنبؤ بالنتائج المستقبلية للخزينة و المخاطر المرتبطة بها .
- يحقق الرقابة على مختلف التدفقات النقدية .

اما بالنسبة لمؤشرات التوازن المالي ، فهناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي وهي :[2]

اولا: راس المال العامل: وهو من اهم مؤشرات التوازن المالي ويسمى ايضا هامش الامان ،ويعرف بانه فائض الاموال الدائمة على الاصول الثابتة ،بمعنى الحصة من الاموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الاصول المتداولة ،اي ان راس المال العامل هو جزء من الاموال الدائمة اي التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر الاصول المتداولة التي يمكن ان تصبح سائلة في فترة تقل عن سنة ،ففكرة راس المال العامل هامة جدا في الدراسة المالية لان راسمال العامل يعبر عن التوازن المالي الاجمالي وبالضبط احد شروطه،كما يمتاز بالتغير بمرور الزمن وتبعا لدوران الاموال .

[1]-السعيد فرحات جمعة، مرجع سابق، ص 259

[2]-عبد الحليم كراجة،الادارة المالية والتحليل المالي ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان،الاردن ،2000،ص56-53.

وهناك عدة مفاهيم لراس المال العامل،المفهوم الاكثر استعمالا لدى المحاسبين راس المال العامل الصافي (الدائم)،اما عند الاقتصاديين فنجد راس المال العامل الاجمالي.

1. راس المال العامل الصافي:و هو الفرق بين الاموال الدائمة والاستثمارات [1]

راس المال العامل الصافي =الاموال الدائمة - الاستثمارات

راس المال العامل الصافي =الاصول المتداولة – الديون قصيرة الاجل

[11]-شباح نعيمة ،دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب)،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2008/2007،ص70-69.

2. **راس المال الاجمالي** :وهو عبارة عن اجمالي الاصول المتداولة في دورة الاستغلال ،اي الاصول التي تتداول في فترة اقل من سنة ،او العناصر التي يتم تحويلها في اقرب وقت الى سيولة ،يحسب بالعلاقة التالية:[1]

راس المال العامل الاجمالي=قيم الاستغلال +قيم قابلة للتحقيق+قيم جاهزة

راس المال الاجمالي = مجموع الاصول –الاصول الثابتة

ويتجزا راس المال العامل الاجمالي الى :[2]

1) **راس المال العامل الخاص**:وهو عبارة عن الفرق بين الاموال الخاصة و الاستثمارات ،و يعبر عن الفائض من تمويل الاموال الخاصة للاصول الثابتة من اجل تمويل الاصول المتداولة ،وهذا يعني ان الاموال الخاصة لا تغطي فقط الاصول الثابتة بل تمول ايضا جزءا من الاصول المتداولة ،ويمكن حساب راس المال الخاص بالعلاقتين :

راس المال العامل الخاص =الاموال الخاصة-الاصول الثابتة

راس المال العامل الخاص =الاصول المتداولة –مجموع الديون

2)– **راس المال العامل الاجنبي** :وهو عبارة عن مجموع الديون التي تحصلت عليها

المؤسسة من الخارج قصد تمويل عملياتها ،ويحسب كم يلي:

راس المال العامل الاجنبي =ديون الطويلة الاجل + ديون القصيرة الاجل

[1]–شباح نعيمة ،مرجع سابق ،ص70.

اما عن الحالات الممكنة لراس المال العامل : فنجد ثلاث حالات :

1–اذا كان راس المال العامل موجبا:(الاموال الدائمة اكبر من الاصول الثابتة)، يعني ان المؤسسة استطاعت تمويل جميع استثماراتها بواسطة مواردها المالية الدائمة ،وهي تتمتع بوضع مالي جيد من حيث توازنها المالي ، الا هذا المؤشر الموجب لا يجب ان تكون قيمته مرتفعة لان هذا يعني ان المؤسسة تعتمد اعتمادا كبيرا على الاموال الدائمة ذات التكلفة المرتفعة لتمويل الاصول المتداولة ،وهذا ما يتسبب في تجميد الاموال مما يحملها تكلفة الفرصة البديلة .[1]

جدول رقم (2–1): الحالة الاولى:راس المال العامل موجب.

الاصول الثابتة	الاموال الدائمة
الاصول المتداولة	راس المال العامل
	القروض قصيرة الاجل

2–اذا كان راس المال العامل سالبا :(الاموال الدائمة اقل من الاصول الثابتة) ،يعني ان الاموال الدائمة غير كافية لتمويل الاصول الثابتة ،وهذا يستدعي الى ان تبحث المؤسسة عن موارد اخرى لتغطي العجز في التمويل وبالتالي مواجهة الصعوبت وضمان التوازن المالي .

جدول رقم (2–2): الحالة الثانية: راس المال العامل سالب.

الاصول الثابتة	**الاموال الدائمة**
راس المال العامل	**القروض قصيرة الاجل**
الاصول المتداولة	

3–اذا كان راس المال العامل معدوما :(الاموال الدائمة تساوي الاصول الثابتة)،وهي حالة نادرة الحدوث اي تمثل حالة التوافق التام في هيكل الموارد و الاستخدامات ،تعتبر الوضع الامثل لتسيير عملية الاحتياجات المالية في المؤسسة ،لكن لايعني هذا انها محبذة فهي حالة تعبر دنو المؤسسة من خطر عدم القدرة على تسديد الديون قصيرة الاجل ،لانها لاتملك مصدر تمويلي مستقبلي .

[1]–الياس بن ساسي ،يوسف قريشي ،التسير المالي ،دار وائل النشر ،الاردن ،2006،ص83

جدول رقم (2–3): الحالة الثالثة:راس المال العامل معدوم .

الاصول الثابتة	**الاموال الدائمة**
الاصول المتداولة	**القروض قصيرة الاجل**

ثانيا: احتياجات راس االمال العامل:يرتبط الاحتياج من راس المال العامل ارتباطا وثيقا بدورة الاستغلال والتي يقصد بها : الفترة الزمنية التي تنحصر بين لحظة عملية شراء المواد الضرورية لسير النشاط ولحظة تحصيل المؤسسة نقدا مالها من حقوق على عملائها ،اما تعريف احتياجات راس المال العامل فهو:اجمالي الاموال التي تحتاجها المؤسسة فعلا خلال دورة الاستغلال لمواجهة ديونها لمواجهة ديونها القصيرة عند مواعيدها استحقاقها ،وهي تمثل الفرق بين اجمالي قيم الاستغلال و القيم القابلة للتحقق من جهة ومن جهة اخرى الديون قصيرة الاجل ما عدا السلفات المصرفية ،ويحسب بالعلاقة التالية :[1]

احتياجات راس المال العامل =(قيم الاستغلال +القيم القابلة للتحقق)-(الديون قصيرة الاجل –سلفات مصرفية)

احتياجات راس المال العامل =(الاصول المتداولة –القيم الجاهزة)-(الديون القصيرة الاجل –سلفات مصرفية)

عند حساب احتياج راس المال العامل تصادفنا ثلاث حالات:

1–**احتياج راس المال العامل موجب** :يحدث هذا عندما لا تغطي المؤسسة كل احتياجات الدورة الاستغلالية باستخدام موارد الدورة بل تتعداها الى الموارد الاخرى ،لذا لابد وللمؤسسة ان توفر البديل التمويلي لهذا العجز .

2–**احتياجات راس المال العامل معدوم: وهي** حالة نادرة الحدوث، تعني المثالية.

3–**احتياجات راس المال العامل سالب** :هو الحالة الجيدة بحيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي دون التاثير السلبي عل مردوديتها المالية .

كلما كانت احتياجات راس المال العامل تقترب من الصفر دلت على حسن تغطية الاحتياجات بالموارد.

[1]–بوعلام بوشاشي ،المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ،دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،1997،ص110.

ثالثا: الخزينة :يمكن تعريفها على انها "مجموعة الاموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال ، وهي تشمل صافي قيم الاستغلال ،اي ما تستطيع المؤسسة توفيره من مبالغ سائلة خلال دورة الاستغلال ، ويمكن حسابها كما يلي :[1]

الخزينة =القيم الجاهزة –سلفات مصرفية

الخزينة =راس المال العامل –احتياجات راس المال

اذن فالخزينة هي مجموعة الاموال السائلة التي تحت تصرف المؤسسة ،لذلك فهي على درجة كبيرة بالنسبة للمؤسسة للتعبيرعن توازنها المالي وسيولتها ،وتاخذ ثلاث حالات :

1–خزينة موجبة: هذا يعني ان راس المال العامل يفوق احتياج راس المال العامل،و هذا دليل على التوازن المالي للمؤسسة ،ولكن كلما كان الفرق كبيرا دل هذا على وجود سيولة مفرطة تؤثر على مردودية المؤسسة سلبا ان لم تستغل في استثمارات جيدة .

2–خزينة سالبة: وهذا يدل على ان راس المال العامل اقل من احتياج راس المال العامل ، وهذا دليل على عدم وجود توازن مالي في المؤسسة ،وهذا ما يستدعي المؤسسة الى الاقتراض ومنه تحمل تكاليف او الرفع من قيمة راس المال العامل وهذا بالتنازل عن بعض عناصر القيم الثابتة او زيادة الاموال الدائمة ،وفي بعض الاحيان يؤدي هذا الاختلال ال الافلاس .

3–خزينة معدومة :وتعني ان راس المال العامل واحتياج راس المال العامل متساويين ، وهذا يدل على توازن مالي مثالي لان المؤسسة تستطيع مواجهة احتياجات التمويل و في نفس الوقت لا تتوفر على اموال سائلة ستجمد ان وجدت .

الفرع الثاني: النسب المالية.

من الاساليب المستخدمة في تقييم الاداء المالي النسب المالية والتي تمثل حزمة واحدة تربط العلاقة بين مؤشرات الربحية والمديونية والنشاط التشغيلي، وتتعكس اثارها على الاداء للمؤسسة، فعند تقييم الاداء المالي للمؤسسة او بصفة عامة القيم بالتحليل المالي في المؤسسة يمكن استخدام عدد ضخم من النسب المالية

[1]–ناصر دادي عدون ،التحليل المالي ،دار المحمدية ،الجزائر ،1999،ص51.

المختلفة، والشكل التالي يوضح الإطار العام للنسب المالية التي يمكن استخدامها في تقييم الاداء المالي للمؤسسة

ويعد اسلوب تقييم الاداء المالي بواسطة النسب المالية من اساليب التحليل المالي الاكثر شيوعا في عالم الاعمال، وذلك لانه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم اداء المؤسسة المالي في مجالات الربحية والسيولة والكفاءة وادارة الاصول والخصوم.[1]

ويمكن القول بان النسب المالية التي تستخدم في التحليل ليست هي الغاية وانما هي في الواقع نتائج او تصورات تعطي الاجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و النقدي و تقييم قرارات الاستثمار والتمويل.

والنسب المالية ماهي الا علاقة بين البسط والمقام، وقيم البسط و المقام هي البيانات و الارقام المحاسبية التي تعرضها الميزانية العمومية او قائمة الدخل، شرط ان تكون هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الاخلال بمكونات البسط او بمكونات المقام ،ومن جانب اخر فان نتائج كل نسبة مالية لا يمكن ان يفهم مدلولها او كيفية الحكم على الاداء بمقارنتها ببعض المعايير القياسية ،ومن خلال المقارنة بين نتيجة النسبة و قيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الاداء ،ويمكن تصنيف النسب الى اربع مجموعات رئيسية :[2]

1. **نسب التمويل** :الهدف منها اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي الاصول بصفة عامة و الاصول الثابتة بصفة خاصة ،ونبين ذلك في الجدول التالي:

[1]–محمود جلال احمد ،طلال الكسار ،مرجع سابق،ص08.

[2] محمود جلال احمد،طلال الكسار ،مرجع سابق ،ص12

الجدول رقم (2-4):نسب التمويل

النسبة	العلاقة	التعليق
التمويل الذاتي	الاموال الدائمة / الاصول الثابتة	تقيس مدى تغطية الاصول الثابتة بالاموال الدائمة ،منها يمكن استنتاج وجود راس مال عامل ام لا،حدها الادنى هو1،و المتوسط 1،2.
التمويل الخاص	الاموال الخاصة / الاصول الثابتة	تعني قدرة اموال المساهمين على تغطية الاصول الثابتة ،و تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الاجل لتوفير الحد الادنى من راس المال العامل .
الاستقلالية المالية	الاموال الخاصة / مجموع الديون	تقيس درجة الاستقلالية المالية عن الدائنين، القيمة النموذجية المتوسطة لها هي 0.5.
التمويل الخارجي	مجموع الديون / مجموع الاصول	تقيس قدرة تغطية موجودات المؤسسة بالاموال الخارجية (ديون)،فكلما كانت صغيرة كانت اموال الدائنين مضمونة .

المصدر :مبارك لسلوس ،التسير المالي ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2004،ص45

2-نسب السيولة:وهي مؤشر مهم لتقييم الاداء المالي للمؤسسة وقابليتها في مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة من خلال تحديد مقدارما توفر لديها من نقدسائل،وهي "تمثل نسبة كل جزء من الاصول المتداولة الى مجموع الديون قصيرةالاجل"،ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :[1]

أ-نسبة سيولة الاصول:وتحسب بالعلاقة التالية:

نسبة السيولة=الاصول المتداولة /مجموع الاصول

وتتمثل الحالات المتعلقة بنسب السيولة في:

- **اذا كانت اكبر من 0.5**:يعني ان قمة الاصول المتداولة اكبر من قيمة الاصول الثابتة ،وتبين لنا سرعة حركة الاصول المتداولة وتحقيقها للارباح،وهذا ما يدل بان نوعية المؤسسة تجارية .

[1]-جميل احمد توفيق، مرجع سابق ،ص114-115.

- **اذا كانت اقل من 0.5**:يعني ان قيمة الاصول الثابتة اكبر من قيمة الاصول الكلية ،ويعني ذلك ان الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حداثتها وبالتالي تعطي امكانية تحسين مردودية المؤسسة ،فالمؤسسة في هذه الحالة هي مؤسسة صناعية .

ب–نسبة السيولة العامة: تقيس مدى تغطية الاصول المتداولة بكل مكوناتها الديون قصيرة الاجل ،وتحسب بالعلاقة الاتية :

نسبة السيولة العامة =الاصول المتداولة /الديون قصيرة الاجل

- **اذا كانت نسبة السيولة العامة اكبر من 1**:معناه ان المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة ،وبالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الاجل بمعنى اخر انها قادرة على الوفاء.
- **اذا كانت نسبة السيولة العامة اقل من 1**: المؤسسة في وضعية حرجة ،عليها ان تزيد من قيمة الاصول المتداولة او تخفض من الديون قصيرة الاجل.

ج–نسبة السيولة المختصرة: (خزينة عامة) تبين هذه النسبة مدى تغطية كل الديون صيرة الاجل بواسطة الحقوق دون اللجوء الى بيع مخزونات، اي هذه النسبة لاتاخذ بعين لاتاخذ بعين الاعتبار سوى السيولة التامة، ولكي تكون مثالية لابد لها وان تكون محصورة في المجال التالي: 0.3<نسبة السيولة المختصرة<0.5.

وتحسب كما يلي:[1]

نسبة السيولة المختصرة =(القيم الجاهزة +القيم غير الجاهزة)/الديون قصيرة الاجل

د–نسبة السيولة الانية :تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الاجل ،وهذا بالاعتماد على سيولة موجودة حاليا تحت تصرفها .

هـ–نسبة هيكلة الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية:[2]

نسبة هيكلة الاموال الخاصة =(الاموال الخاصة /مجموع الاصول)*100

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي: مرجع سابق، ص115-116.

[2] الياس بن ساسي،يوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص116

نسبة هيكلة الديون قصيرة الاجل =(الديون قصيرة الاجل /مجموع الخصوم)*100

3-نسب النشاط:تاتي هذهالنسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الاخذ يعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي اصولها المتداولة ،والجدول الموالي يلخص اهم هذه النسب :

الجدول رقم (2-5):نسب النشاط

النسب	العلاقة	التعليق
دوران المخزون	(متوسط مباعة+مخزون السلع /المشتريات)*360	تقيس لنا هذه النسبة مدى تصريف المخزون ات باختلاف انواعها (سلع ،مواد اولية ،منتجات تامة الصنع ...). اي تدل على مدى تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها و كل زيادة فيها تؤدي الى زيادة في احتياجات راس المال العامل .
دوران الزبائن	(الزبائن السنوية +اوراق القبض /رقم الاعمال)*360	تعطي مدة ممنوحة للزبائن للتسديد، وعادة لا يجب ان تزيدعن سنة ويجب ان تكون هذه المدة اقل من مدة الموردين .
دوران الموردين	(الموردين السنوية +اوراق الدفع/المشتريات)*360	تبين المدة الممنوحة من طرف الموردين للتسديد ،عادة تكون سنة،الا انه على المؤسسة ان ترفع من هذه المدة بالمقارنة مع مدة الزبائن

4-نسب الربحية (المردودية):[1]ويقصد بالمردودية قدرة وسائل المؤسسة (مالية،مادية)على تحقيق النتيجة،حيث تحدد مدى مساهمة راس المال المستثمر في تحقيق النتائج المالية ،ويعتبر مؤشر المردودية من اكثر مؤشرات الاداء المالي موضوعي ،حيث يمكن من الحكم على الاداء المالي من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ القرارات المتعلقة باالتمويل والاستثمار ،فيعد هذا المؤشر افضل من الربح او النتيجة للحكم على اداء المؤسسة ،لان الربح عبارة عن رقم مطلق لا يشير الى حجم راس المال او الاستثمارات المتعلقة بها ،بينما

[1]- الياس بن ساسي، يوسف قريشي، مرجع سابق، ص117.

المردودية تربط بين الربح المحقق و حجم راس المال المرتبط به ،الامر الذي يسهل اجراء المقارنات مع معدلات المردودية للسنوات السابقة ودراسة تطورها واجراء مقارنات مع مؤسسات تنتمي الى نفس القطاع .

الجدول رقم (2–6):نسب الربحية

النسبة	العلاقة	التعليق
هامش مجمل الربح	مجمل الربح ÷ صافى المبيعات	وتوضح هذه النسبة العلاقة بين صافى إيراد المبيعات وتكلفة البضاعة المباعة ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة فى القطاع ، حيث يمكن أن يعكس انخفاض النسبة ارتفاع مبالغ فيه فى تكلفة الخامات المستخدمة فى الإنتاج أو فى العمالة المباشرة أو خلافه.
هامش صافي الربح	صافي الربح ÷ صافي المبيعات	كلما ارتفعت هذه النسبة كان ذلك جيداً ، ويجب مقارنة هذه النسبة بمتوسط النسب المحققة فى القطاع ، كما يجب عدم استخدام هذه النسبة وحدها فربما بالرغم من ارتفاع النسبة فى الكثير من الأحيان لا تحقق الشركة معدلاً مناسباً للعائد على حقوق الملكية.
معدل العائد على حقوق الملكية	صافى الربح ÷ حقوق الملكية	وتعبر هذه النسبة عن العائد الذى يحققة الملاك على استثمار أموالهم بالشركة ، وهى تعتبر من أهم نسب الربحية المستخدمة حيث أنه بناءاً على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً.
معدل العائد على الاستثمار	صافى الربح ÷ إجمالى الاستثمار	تعبر النسبة عن مدى كفاءة الشركة فى استخدام وإدارة كل الأموال المتاحة لديها من المساهمين والأموال المقترضه فى تحقيق عائد على تلك الأموال

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الاداء المالي و الذي اضحى يمثل محورا اساسيا و فعالا لنمو و استمرارية المؤسسة، ولذا اوجب تقييمه ولهذا الغرض تستخدم عدة مؤشرات :نسب مالية و مؤشرات التوازن المالي و مؤشرات اليسر المالي ،و كذا اعداد الميزانية و الميزانية المختصرة والاستفادة من مختلف عناصرها ،و تعتبر هذه المؤشرات اداة للرقابة وتقييم اداء المؤسسة الاقتصادية ،وايضا وسيلة لاظهار الانحرافات وبيان اسبابها وتفسيرها ،و يمكن قياس المؤشرات المالية والمحاسبة والاقتصادية انطلاقا من مخرجات نظام المعلومات المحاسبي المتاح على شكل ميزانيات مالية و محاسبية و اقتصادية .

الفصل الثالث:

استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة نفطال –المدية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية المحاسبية القيمة العادلة باعتبارها اهم نموذج حديث للقياس المحاسبي ، كذلك المؤشرات المالية ،سنحاول من خلال هذا الفصل استنتاج التاثير الذي قد يحدث عند استخدام محاسبة القيمة العادلة و اعتمادها كاساس للقياس في مؤسسة نفطال ،وهذا من خلال حساب مختلف المؤشرات المالية بقيم العناصر الموجودة في الميزانية و جدول حساب النتائج ،وللعلم فهي مقيمة بالقيمة التاريخية وبعدها سنقوم باعداد حساب هذه المؤشرات ،ولكن يعد تحسين قيم عناصر الميزانية و نحاول فيما يلي اخراج الفروقات وهذا من اجل محاولة اثبات التاثير الذي قد يلمس على المؤشرات المالية بعد استخدام محاسبة قيمة العادلة .

المبحث الاول :التعريف بمؤسسة نفطال

وهي شركة عمومية جزائرية اسست لاستغلال الثروات الباطينية في ارض الوطن تشمل جوانب من انتاج و نقل و التكرار و تحتل المركز 12في 100 شركة نفطية في العالم حسب بيان صادر عن وزارة الطاقة والمناجم في سنة 2004.

Sonatrach-societe national de recherchek، la production،le trasport،laransformatinet la commercialisaion des hydrocarbures .

المطلب الاول :نشاة المؤسسة وهيكلها التنظيمي الاول

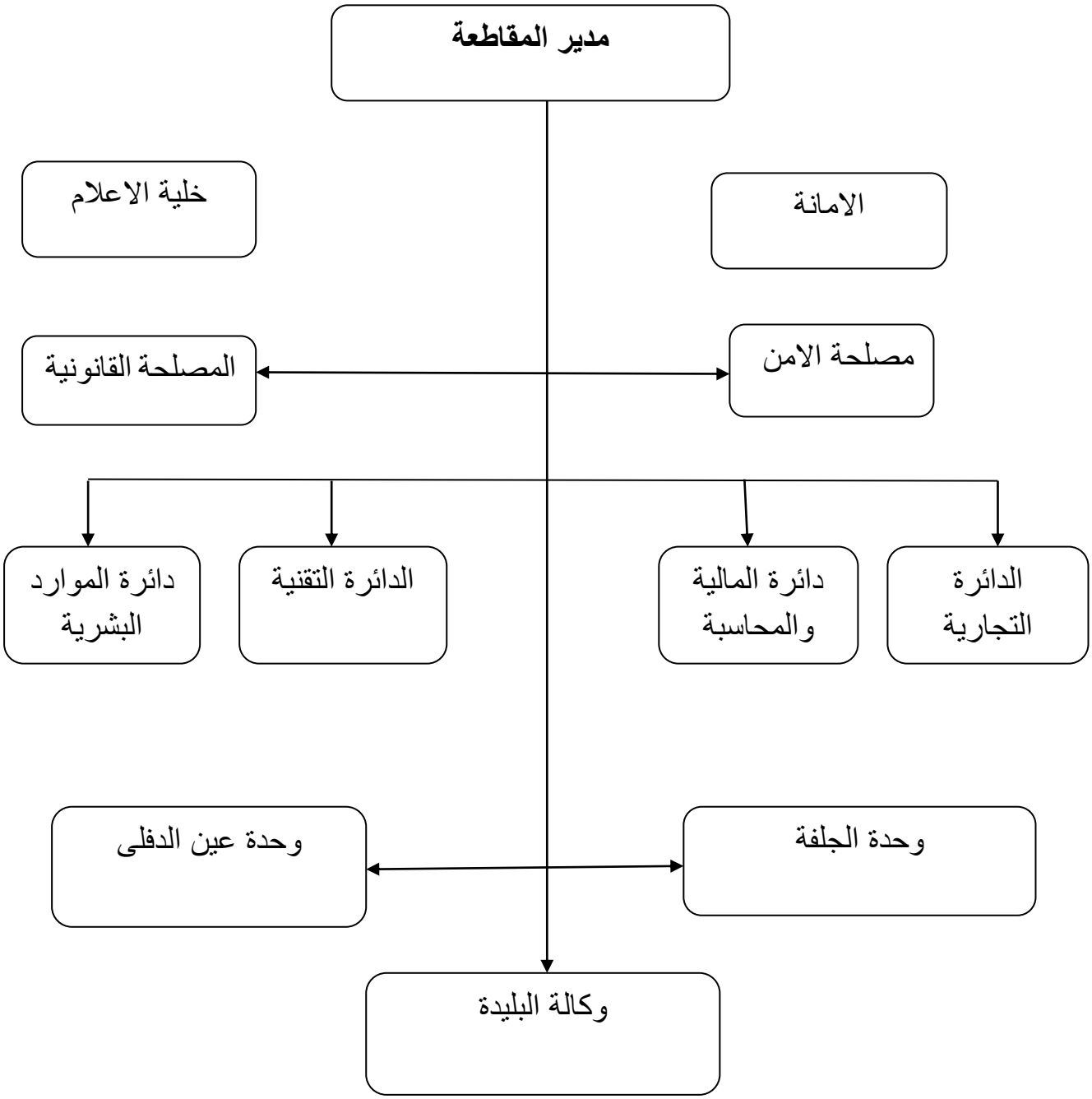
تاسست المؤسسة الوطنية لتكريروتوزيع المواد البترولية نفطال بموجب المرسوم 101/80 الصادر بتاريخ 1980/01/01 بعد هيكلة مؤسسة سونطراك وبدات نشاطها في 1982/01/01 حيث اصبحت مؤسسة مستقلة تماما ولها كل الصلاحيات في تسيير شؤونها وهذا في الفترة الممتدة بين 1982و1987 وابتداء من سنة 1988 غيرت المؤسسة قانونها واصبحت فرع تابع لمؤسس سونطراك ومشتقاتها .100 % حيث انقسمت لى مؤسستين مؤسست التكرار: مؤسست التكرار ومؤسست المواد البترولية .

وتماشيا مع المتطلبات و الظروف التي فرضتها التحولات الاقتصادية و العالمية خضعت مؤسسة نفطال سنة 2001الى اعادة هيكلة اين تحولت من مؤسسة الى شركة ذات اسهم تابعة لمجموعة سونطراك براس مال يقدر 15650000000 مهامها الرئيسي التسويق والتوزيع للمواد البترولية المختلفة داخل سوق الوطن ،تقع مديريتها بالشراقة ولاية الجزائر اما بخصوص التسمية فهي تنقسم الى قسمين :

Naft: وتعني بترول .

Al: الجزائر .

الشكل رقم (3–1): هيكل مقاطعة المدية



المصدر: وثائق مؤسسة نفطال.

1. **مدير المقاطعة:** يمثل المؤسسات في الولايات التالية (المدية ،البليدة ،الجلفة ،تيبازة ،عين الدفلى) وفي المجالات التي لها علاقة بميدان العمل كما يسهر على السير الحسن لكل مصالح المؤسسة وعلى تطبيق القوانين .
2. **الامانة:**و هي مكلفة بمكتب السكريترية لمدير المقاطعة .
3. **مصلحة الامن الصناعي** :مكلف بامن كل مصالح المقاطعة .
4. **المصلحة القانونية** :تهتم بكل الاستفسارات القانونية بين المؤسسة و الزبون وبين العمال والمؤسسة وكذلك متابعة المهمات امام المحاكم و اصدار العقود والاتفاقيات.
5. **الدائرة التجارية** :مكلفة بتموين المراكزوالمحطات ،تسيير الملفات الزبائن ،توقيع المبيعات والسهر على تنظيم الشبكة التجارية .
6. **دائرة الموارد البشرية** :مكلفة بتسيير ادارة العمال و الوسائل العامة .
7. **الدائرة التقنية** :تسهر على حسن سير كل منتجات المقاطعة واصلاحها .
8. **مراكز توزيع مختلف المنتجات** :توزيع الزيوت والمطاط و ادوات النظافة (P/ENAD).
9. **محطة الخدمات ذات السير المباشر** :تقوم ببيع الوقود ،الزيوت ،المطاط ،التشحيم ،و ايضا غسل السيارات وكل هياكلها وعمالها مسيرين من طرف نفطال .
10. **التسير الحر** :هياكله تابعة لنفطال والتسيير و العمال وتابعة للخاص .
11. **نقطة البيع المعتمدة PVA**: الهياكل والتسيير والعمال تابعة للخاص
12. **بائع عادي**

المطلب الثاني: نشاط المؤسسة ومنتجاتها.

أ)–نشاط المؤسسة :

- تنظيم وتطور النشاط التجاري وتوزيع المواد البترولية ومشتقاتها.
- تخزين ونقل المنتوجات البترولية للتسويق على مستوى التراب الوطني.
- الحرص على الاستغلال العقلاني للموارد البترولية .
- اللجوء لاستعمال الزيوت المستعملة لغرض معالجتها واعادة استعمالها .

- تامين وصيانة العتاد و التجهيزات.
- المساهمة في تكوين واعادة تكوين العمال .
- السهر على تنفيذ واحترام قوانين الحماية الداخلية للمؤسسة .

ب)–منتوجات المؤسسة :

تتنوع المنتوجات البترولية على حسب طبيعتها و مجال استعمالها و شركة نفطال تسوق مختلف المنتوجات البترولية المتمثلة فيما يلي :

- **الوقود**:ويضم الوقود الخاص للطائرات و السفن البحرية بالاضافة الى وقود السيارات لمختلف انواعها مثل: المازوت ،البنزين العادي و الممتاز و البدون رصاص .
- **الزيوت** :زيوت المحركات بانواعها :الزيوت الصناعية و الشحوم بانواعها مثل:الزيوت الصناعية و الشحوم بانواعها الممتازة و العادية و زيوت الطائرات و السفن البحرية .
- GPL غاز البترولية المميع :ويضم مادتي البوتان و البروبان .
- **الزفت** : وهي المادة المستعملة في انجاز الطرقات و تغطية السطوح .
- **العجلات المطاطية** :الخاصة بالسيارات و الشاحنات و الدرجات النارية و العادية ،جميع هذه المواد تضم مشتقات اخرى حسب طبيعتها الفيزيوكميائية وطبيعة استعمالها و طرق تسويقها .

المبحث الثاني : واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة و المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال .

سنتطرق في هذا المبحث الى عرض واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة و ايضا مؤشرات تقييم الاداء المالي :

المطلب الاول : واقع استخدام محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة نفطال .

كما اشرنا في الجانب النظري للموضوع ،فان النظام المحاسبي المالي SCF تبني نموذج القيمة العادلة و التي اصطلح على تسميتها بالقيمة الحقيقية ، ولكن طريقة التقييم العامة للاصول و الخصوم مبني على قاعدة عامة هي مبدا التكلفة التاريخية ، و القيمة الحالية يمكن التقييم بها متى توفرت شروط لذلك ،ومن خلال الدراسة الميدانية لوحظ ان مؤسسة نفطال –المدية التقييم بالتكلفة التاريخية لكل اصولها ، فهي تعتمد على تسجيل قيم عناصر الميزانية بقيمة التكلفة التاريخية ،اما القيمة العادلة فان مؤسسة نفطال لا تستخدمه كاساس للقياس المحاسبي مبررة ذلك بعدم وجود سوق مالي نشط يمكنها من تحديد قيم اصولها ،و ايضا ان ا كتفاء مؤسسة نفطال بالتقييم فقط وفق التكلفة التاريخية يرجع لعدم وجود نص تشريعي يجبرها على تطبيق القيمة العادلة ، و تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي حيث يفترض من الناحية العملية اصدار نص جبائية يسمح بالتقييم على اساس القيمة العادلة ، الا انه لحد الان هناك بعض التحفظ من طرف الادارة الجبائية حول هذا العنصر،وربما يرجع هذا الامر حسب رايهم كونها تهدد بتقليص الايرادات الضريبية بشكل كبير وعليه فهي لا تعترف بطريق حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها .

المطلب الثاني :المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال .

بخصوص المؤشرات المالية و من خلال الدراسة الميدانية للمؤسسسة و الاستفسار عن المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الاداء المالي، لاحظنا ان المؤسسة لا تعتمد في تقييم ادائها على حساب مؤشرات مالية و انما تعتمد على النتيجة الصافية المستخرجة من الكشوفات المالية السنوية لقياس مردوديتها و بالتالي تسمح بقياس ادائها المالي خصوصا من جانب المساهمين و المحللين الماليين، فهي تعد الدليل على الصحة المالية للمؤسسة.

و هذا لا يمنع من ان المؤسسة و في بعض الاحيان تقوم بتقييم الاداء المالي باستخدام اسلوب المقارنة و هذا بمقارنة رقم الاعمال المحقق بالسنوات السابقة، و تسجيل الانحرافات ان وجدت، لكن تبقى هذه الطريقة غير مبنية على اسس علمية فهي تتم وفق طرق عشوائية لا يمكن الاعتماد على نتائجها في الحكم على اداء المؤسسة .

وتجدر الاشارة ان المؤسسة محل الدراسة تقوم باعداد تقارير سنوية و مختلف القوائم المالية حسب النظام المحاسبي و المالي، و بعد هذا تقوم باعادة صياغة هذه القوائم حسب المعايير الدولية و ارسالها الى مقر المؤسسة الام الشراقة الجزائر العاصمة هذه الاخيرة هي التي تقوم بحساب مختلف المؤشرات المالية الى مؤسسة نفطال –المدية، و من خلال هذه التقارير فالمؤسسة الام تزود فرعها بالمعلومات الضرورية و الدقيقة عن نقاط القوة و نقاط الضعف القابلة للتحسين في ادائها في الفترة القادمة، الى جانب معرفة مدى التقدم في تنفيذ سياستها التي تعطيها القدرة على تصميم استراتجية تسييرها و التخطيط لتطورها مستقبلا، كما تعتمد هذه المؤشرات المالية من المؤسسة الام و من خلالها المؤسسة الفرع كمقياس لتوجيهها نحو تحسين الاداء و اتخاذ القرارات المستقبلي.

المبحث الثالث:استخدام محاسبة القيمة العادلة و تاثيرها على المؤشرات المالية في المؤسسة نفطال.

سيتم في هذا المبحث حساب مختلف مؤشرات الاداء المالي وذلك بعد اعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة وفق القيمة العادلة و اجراء عملية المقارنة بينها و بين مؤشرات الاداء المالي لعناصر الميزانية قبل اعادة التقييم .

المطلب الاول :اعادة تقييم عناصر ميزانية نفطال وفق القيمة العادلة .

من اجل اعادة تقييم اصول و خصوم مؤسسة تم الاعتماد على الميزانية المالية للمؤسسة (ميزانية سنة 2018)، وكذا على جدول حساب النتائج وقد اعتمدنا على مقابلات مع مسؤولي قسم المحاسبة و المالية ومقابلات مع مسؤولين في مديرية اللضرائب مفتشية املاك الدولة .

عرض الميزانية لسنة 2018: سيتم عرض الميزانية المحاسبة للمؤسسة دون اجراء اي تعديلات لانها معدة وفق النظام المحاسبي المالي وبعدها ستقوم بالتعليق عليها وفيما يلي الميزانية المالية 2018

الجدول رقم (3–1): ميزانية السنة المالية المقفلة في 2018/12/31 (الأصول)

الاصول	اجمالي	اهتلاكات/مؤونات	المبالغ	
			2018	2017
اصول غيرجارية				
تثبيتات معنوية	255 670 1777 178	179 327 904 984	76 342 272 194	75 734 012 858
اراضي	37 197 200 080	000	37 197 200 080	37 220 835 013
مباني	85 380 970 170	70 200 750 030	15 193 220 140	14 350 671 121
تثبيتات عينية	29 120 390 718	23 589 243 024	5 531 147 694	7 686 750 340
ألات ومعدات	103 971 616 210	85 550 911 930	180 420 704 280	16 475 756 384
تثبيتات يجري انجازها	55 021 806 820	-	55 021 806 820	55 021 806 820
تثبيتات مالية	25 767 860 056	496 734 611	25 271 125 444	25 202 679 402
ضرائب مؤجلة على الاصول	6 952 065 160		6 952 065 160	6 440 650 288
مجموع الاصول الغير الجارية	343 849 341 706	180 183 386 860	163 665 954 846	157 436 153 477
اصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	29 986 628 467	1 004 739 793	25 981 888 674	27 183 655 959
الزبائن	37 390 055 493	6 989 285 468	30 400 770 025	20 725 350 006
المدينون الاخرون	8 569 647 209	654 312 113	7 915 335 076	7 214 987 796
الضرائب و ماشابهها	-	-	-	-
الخزينة	170 933 194 129	50 703 053	170 882 491 057	128 642 012 329
مجموع الاصول الجارية	243 979 525 300	8 699 040 448	235 180 484 851	183 766 005 792
المجموع العام للأصول	587 728 867 006	188 882 427 308	398 846 439 698	341 220 159 270

الجدول رقم (3–2): ميزانية السنة المالية المقفلة في 2018/12/31 (الخصوم)

الخصوم	المبالغ	
	2018	2017
رؤوس الاموال الخاصة	400 000 000 0	
راس مال تم اصداره	40 000 000 000	40 000 000 000
العلاوات والاحتياطات	92 378 267 684	79 405 696 671
نتيجة صافية	18 734 348 425	13 572 571 013
رؤوس اموال خاصة اخرى	1 961 100 000	1 961 1000 000
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	153 073 716 110	134 939 667 684
خصوم غيرجارية		
قروض وديون مالية	8 341 000 000	8 341 000 000
ديون اخرى غير جارية	61 598 081 330	54 824 467 700
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا	29 437 164 029	28 214 568 759
مجموع الخصوم الغير الجارية	99 376 245 359	91 380 036 459
خصوم جارية		
موردون وحسابات ملحقة	114 817 552 732	91 380 401 456
ضرائب	10 431 341 138	3 795 562 281
ديون اخرى	21 147 584 357	19 706 791 387
مجموع الخصوم الجارية	146 396 478 228	114 882 755 125
المجموع العام للخصوم	398 846 439 698	341 202 159 270

من خلال الميزانية المحاسبية المالية للمؤسسة سيتم ادراج التعليقات التالية :

الاصول غير الجارية :

مقارنة ب 2018 وهذا يفعل عدم اقتناء برمجيات جديدة و اتباع نفس السياسة المنتهجة و عدم تحسين العمليات التسيرية، كما نلاحظ ان قيمة تثبيتات المعنوية تنخفض باستمرار في كل سنة حيث في 2016ب 214 853 173 في 2017ب 121 162 467 اما في 2018 قدرت انخفضت الى 786 685 225 و هذا راجع الى سوء التسيير.

اما في مجمل الاصول غير الجارية نلاحظ انها ارتفعت بنسبة 3.95%.

نلاحظ ان المخزون انخفض بنسبة 4.42 % وهذا راجع ان المؤسسة قامت بتوزيع السنوي الموجود في مخزونها، اما الزبائن فقد ارتفع بنسبة 46% وهذا ما يفسر ان مؤسسة غير محكمة في حقوقها .

كما ان مجمل الاصول الجارية قد ارتفعت ب 27%.

بالنسبة للخصوم:

نلاحظ فيما يتعلق بالنتيجة الصافية للمؤسسة ان هناك ارتفاع مقارنة بالسنة الماضية 2017و هذا راجع الى انتهاج سياسة تسويقية فعالة مما ادى الى ارتفاع المبيعات مقارنة بانخفاض التكاليف .

و بالنسبة للقروض فنلاحظ لم يطرا اي تغيير عليها اي لم تقم بتسديد التزاماتها، اما الديون فقد ارفعت اي لجات للاقتراض.

الفرع الثاني :اعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة نفطال –المدية –.

بما ان مؤسسة نفطال لا تستخدم القياس وفق طريقة القيمة العادلة كما وضحه لنا مسؤولي قسم المحاسبة و المالية ،جعلنا نفكر في الحل البديل للقياس وفق طريقة القيمة العادلة للمؤسسة من خلال اعادة تقدير العناصر المحاسبية وفق عدة مقاربات و الاعتماد على الطرق الداخلية الاخرى (الطرق البديلة)و هذا بما يتماشى مع التقييم والمحاسبة التي نص عيها القرارالمؤرخ في 23 رجب عام 1429 الموافق ل26يوليو

سنة2008،الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

وتجدر الاشارة هنا انه عندما يعاد تقييم احد عناصر الاصول الثابتة يجب اعادة تقييم كل عناصر مجموعة الاصول الثابتة التي ينتمي اليها هذا لعنصر في نفس الوقت حتى يمكن تجنب التقييم الانتقائي ، وما يترتب عليه من ظهور عناصر المجموعة الواحدة في القوائم المالية مقمومة باسس مختلفة ،و يمكن اعادة تقييم المجموعة الواحدة من الاصول بالتتابع بشرط اتمام عملية اعادة التقييم خلال فترة زمنية قصيرة و ان يتم تحديثها كلما لزم ذلك .

ومجموعة الاصول الثابتة هي مجموعة من عناصر الاصول ذات الطبيعة و الاستخدام المتشابهين في عمليات المؤسسة ،ومن امثلة هذه المجموعة :الاراضي ،المباني ،الالات ،السفن ،الطائرات ،السيارات ،الاثاث و التركيبات ..و غيرها

عند اعادة تقييم الاصول الثابتة يعالج الاهتلاك في تاريخ اعادة التقييم باحدى طريقتين :

1) –اعادة حسابه بالنسبة و التناسب الى التغير الاجمالي في القيمة الدفترية للاصل بحيث تكون القيمة الدفترية للاصل بعد اعادة التقييم مساوية لقيمته وفقا للتقييم ،و تستخدم هذه الطريقة عادة عند اعادة تقييم الاصل على اساس القيمة الاستبدالية بعد الخصم الاهتلاك .
2) –باستبعاده من اجمالي قيمة الاصل الظاهرة في القوائم المالية وتعدل صافي القيمة الى قيمة الاصل بعد اعادة التقيم ،وتستخدم هذه الطريقة عادة تقييم الاصل على اساس القيمة السوقية .

وعند زيادة القيمة الدفترية للاصل نتيجة اعادة التقييم يجب اضافة هذه الزيادة الى حقوق الملكية تحت مسمى "فائض اعادة التقييم"الا اذا كان قد سبق اثبات النقص في قيمة نفس الاصل نتيجة اعادة تقييمه في السنوات السابقة كمصروف ،ففي هذه الحالة يجب اثبات هذه الزيادة كايراد في حدود المصروف السابق اثباته.

وفي حالة انخفاض القيمة الدفترية للاصل نتيجة اعادة التقييم يجب اثبات هذا الانخفاض كمصروف، الا اذا كان قد تم اعادة تقييم نفس الاصل في السنوات السابقة ونتج عن ذلك فائض اعادة تقييم ،ففي هذه الحالة يجب خصم قيمة هذا الانخفاض من فائض اعادة التقييم في حدود رصيد هذا الفائض .

ويمكن تحويل فائض اعادة التقييم الى حساب الارباح المحتجزة عندما يتحقق هذا الفائض ،ويتحقق اجمالي الفائض عند الاستغناء اوالتخلص من الاصل ،وقد يتحقق هذا الفائض جزئيا نتيجة استخدام المؤسسة لهذا الاصل ، وفي الحالة فان القيمة المحققة من الفائض تتمثل في الفرق بين الاهتلاك المحسوب على اساس القيمة الدفترية للاصل بعد اعادة التقييم و بين الاهتلاك المحسوب على اساس التكلفة الاصلية لهذا الاصل،وفي كلتا الحالتين يجب الا يتم التحويل من حساب فائض اعادة التقييم الى حساب الارباح المحتجزة .

وبعد التلخيص لعملية اعادة تقييم الاصول الثابتة بصفة عامة ،سيتم القيام باعادة تقييم اصول المؤسسة كالتالي :

اولا : بالنسبة للاصول غير الجارية :

لا تقتصر عملية اعادة تقييم وتصحيح عناصر الميزانية على تقييم العناصر المادية فقط ،بل و تشمل ايضا العناصر غير المادية و المتمثلة اساسا في حق الايجار وحقوق الملكية الصناعية و التجارية .

1. اعادة تقيم التثبيتات المعنوية : Immobilisations incorporelles ناخذ قيمة صفرية كمعامل لتعديل القيم التاريخية الموجودة في الميزانية المالية لمؤسسة نفطال –المدية ،ذلك انه من خلال مقابلتنا الميدانية مع بعض من مسؤولي مصلحة المالية و المحاسبة في المؤسسة تبين ان المؤسسة لا تملك اساس محاسبي او مالي يمكن من خلاله تقييم التثبيتات المعنوية بموضوعية .

عملا بالمادة 121-27 من الفصل الثاني المتعلق بقواعد القييم الخاصة للتثبيتات العينية و المعنوية وفق القرار المحدد لقواعد التقييم المذكور سابقا من النظام المحاسبي المالي والتي تنص على انه :" يمكن لاي تثبيت معنوي سبق ان ادرج في حسابات المؤسسة على اساس تكلفته التاريخية ،ان يدرج كذلك في حساب المؤسسة على اساس مبلغه المعاد تقييمه حسب شروط تقييم التثبيات العينية ،اي ان هذه المعالجة لا يرخص بها وفق هذه المادة بالقيمة الحقيقية (القيمة العادلة) للتثبيت المعنوي ،الا اذا كان يمكن تحديدها بالاستناد الى سوق نشط ."

ونظرا لعدم وجود سوق خاص يتقييم هذا النوع من الاصول بالقيمة العادلة ،فاننا سوف نعتمد على القيم الموجودة في الميزانية والتي تمثل قيمة الاصول المعنوية في ميزانية مؤسسة نفطال –المدية ،وهنا دائما بالرجوع الى دفتر الجرد من اجل التعرف على تفاصيل الحسابات الرئيسية .

تاسيسا على ما سبق سوف يتم الاعتماد على القيم الموضحة ادناه لعناصر الاصول المعنوية كما يلي:

الاصول المعنوية ح/20 **الوحدة :دج**

الحساب	البيان	المبلغ الاجمالي	الاهتلاك	الصافي
204	انظمة و برامج الاعلام الالي	283 450 720	204 765 495	78 685 225
208	قيم ثابتة معنوية اخرى	153 981 769	153 981 469	0
20		437 432 189	358 746 964	78 685 225

2.بالنسبة للتثبيتات العينية:

اولا : بالنسبة للاصول غير الجارية

من اجل تحديد القيمة العادلة للتثبيتات العينية للمؤسسة محل الدراسة، تم التقرب من مديرية الضرائب لولاية المدية اين يوجد الملف العقاري الذي يحتوي على كل ما يخص المواقع الاقتصادية للمؤسسة (املاك المؤسسة المبنية و غير المبنية).

وتبين من خلال تقربنا من مديرية الضرائب و مديرية املاك الدولة لولاية المدية المعايير المستخدمة لتحديد قيمة ممتلكاتها المؤسسة المحينة وفق القوانين المعمول بها من قبلها، و التي لم نتمكن من الحصول عليها ،الا انه تم مساعدتنا في حساب القيمة المحينة من قبل مسؤول في مديرية املاك الدولة و هذا بالاعتماد على وثيقة داخلية تعمل بها المؤسسة Fourchette كما تم اعلامنا ان السعر الرجعي يتم زيادته 10 %كل سنة اما بالنسبة للقيمة العادلة هناك ثبات الاسعار في السوق و هذا بسبب وباء كورونا الذي ارعب العالم دون سابق انذار .

و ندرج ما جاء في النظام المحاسبي المالي فيما يخص اعادة التقييم بالنسبة للتثبيتات العينية في النقاط التالية :

– يرخص للمؤسسة ان تدرج في حسابات التثبيتات العينية المنتسبة الى فئة او عدة فئات من التثبيتات التي تحددها مسبقا على اساس مبلغها المعاد تقييمه اي بقيمته الحقيقية في تاريخ اعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الاهتلاكات ومجموع خسائر القيمة الاحقة؛

–تتم عمليات اعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبينات العينية اختلافا كبيرا عن القيمة التي قد تكون حددت باستعمال القيمة الحقيقية في تاريخ الاقفال ،اذا اعيد تقييم التثبيت يجب تطبيق نفس الاجراء لكافة الفئة التي ينتمي اليها ذلك التثبيت؛

–تمثل القيمة الحقيقية سعر السوق الحالي للسلع المماثلة اذا توفر شرط تواجد سوق، و عند غياب مؤشرات تدل على القيمة السوقية (حسب الطبيعة الخاصة لبعض انواع الاصول) فيتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة تكلفةالاحلال.

–بعد اعادة التقييم تحدد المبالغ القابلة للاهتلاك على اساس المبالغ المعاد تقييمها.

–اذا ارتفعت القيمة المحاسبية للاصل ما عقب اعادة تقييمه فان الزيادة تقيد مباشرة في شكل رؤؤس اموال خاصة تحت عنوان"فارق اعادة التقييم".

–تقدم التثبيتات المادية من خلال الكشوفات المالية بترتيبها على اساس اصنافها، و في حالة اختيار المؤسسة نموذج اعادة التقييم في تقييم تثبيتاتها يجب اظهار فارق اعادة التقييم في خط مخصص من حسابات رؤوس الاموال.

–بما ان التثبيتات المالية مدرجة في حسابات المؤسسة بقيمتها المعاد تقييمها يوجب تقديم المعلومات التالية:

*الطرق و الفرضيات المعتمدة في تحديد القيمة العادلة للاصول المعاد تقييمها.

*تاريخ اعادة التقييم.

*القيمة المحاسبية لكل صنف من التثبيتات المالية المدرجة في القوائم المالية اذا كانت هذه التثبيتات مدرجة في حسابات المؤسسة على اساس طريقة التكلفة.

*تقديم شامل حول فارق اعادة التقييم فيما يخص توزيع الفارق على مجموع المساهيمين في راس مال المؤسسة.

–في حالة عدم وجود سوق مماثلة للاصل المعني باعادة التقييم فان المؤسسة تتخذ:

*الاسعار الحالية لاصول مختلفة

*اخر اسعار السوق الاقل نشاطا و تعديلا

*تحديث تدفقات الخزينة المستقبلية المحتملة

-ان تطبيق القيمة العادلة في تققيم العقارات يلزم المؤسسة مراجعتها سنويا.

1/ الاراضي :

لتحيين الاراضي تم الاعتماد على جدول **فورشت** اعد من طرف مديرية املاك الدولة لولاية المدية،واعد هذا الجدول وفق تصنيف الاراضي العمرانية التابعة لكل بلدية، بحيث صنفت البلديات الى ثلاثة مناطق بحيث صنفت مؤسسة نفطال الى المناطق السكنية منطقة عمرانية و بالتالي اعتمدنا على الاسعار المرجعية المتعلقة بفئة الاراضي حيث تقع المؤسسة محل الدراسة.

القيمة العادلة = المساحة * السعر المرجعي

بالتعويض نجد:

ح/211= 5570*6700213=410 186 320 37 دج

و يظهر حساب الاراضي كما يلي:

الاراضي ح/211 الوحدة :دج

الحساب	البيان	القيمة المحينة
211	الاراضي	410 186 320 37 دج

وعلى اساس ان قيمة الاراضي بالميزانية هي:080 200 197 37 دج، فحساب فارق التقييم يظهر بالقيمة التالية:

ح/105= 410 186 320 37 – 080 200 197 37= **330 986 122 دج**

2/ المباني :و بنفس العلاقة التي حددنا بها القيمة العادلة للاراضي نحسب القيمة العادلة للمباني

القيمة العادلة = المساحة * السعر المرجعي

و بالتعويض نجد:

ح/213=16000 *1007500 =000 000 120 16دج

و يظهر حساب المباني كما يلي:

المباني ح 213

الحساب	البيان	القيمة المحينة
213	المباني	16 120 000 000

و نظا لوجود طريقتين محاسبيتين لتحديد القيمة العادلة وفق ما نص عليه المعيار المحاسبي الدولي رقم 16و المعيار المحاسبي الدولي رقم36 و المتمثلة في:

الطريقة الاولى: يتم من خلال حساب معدل اعادة التقييم من خلال قسمة القيمة العادلة للاصل الثابت على القيمة المحاسبية الصافية المحسوبة وفق طريقة التكلفة التاريخية، و من هذا يجب وفق هذه الطريقة تعديل القيمة الاصلية للتثبيت العيني و كذا التعديل في اقساط الاهتلاك حتى نتحصل على قيمة التثبيت بالقيمة العادلة، اما فارق التقييم ح/ 105 فيحول الى حساب اعادة التقييم ضمن حسابات رؤوس الاموال .

الطريقة الثانية: و يتم من خلالها الغاء جميع اهتلاكات الختصة بالاصل تاثابت المحسوب وفق طريقة التكلفة التاريخية،ثم تعديل قيمة التثبيت بالقيمة العادلة باضافة فارق التقييم المتحصل عنه بالفرق بين القيمة التاريخية والقيمة العادلة للاصل الذي يحول الى حساب اعادة التقييم ضمن الاموال الخاصة ح/ 105.

وسوف نعتمد على الطريقة الثانية بسبب عدم امكانية تطبيق الطريقة الاولى لعدم حصولنا على معلومات تخض الاصل (العمر الانتاجي ،قيمة الاقتناء، طريقة الاهتلاك).

حساب فرق اعادة التقييم = القيمة العادلة التي قمنا بحسابها – القيمة المحاسبية الصافية

بالتعويض نجد:

ح/105=000 000 120 16 – 140 220 193 15 **=860 779 926دج**

و بالتالي سوف يتم تصحيح قيمة المباني وفق القيد التالي :

N

من ح/2813	اهتلاك مباني		70 200 750 030
الى ح/213	المباني	70 200 750 030	

قيد الغاء اهتلاك المباني

N

من ح/213	المباني	926 779 860	
الى ح/105	فارق اعادة التقدير		926 779 860

قيد تسجيل مبلغ فرق تقييم المباني

و يظهر حساب المباني بقيمته المحينة في الميزانية كما يلي:

ح/213 المباني

الحساب	البيان	المبلغ بالقيمة العادلة	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
213	المباني	16 120 000 000	00	16 120 000 000

و للاشارة ان الاراضي و المباني تقيم بناءا على عدة عوامل من بينها :

*الموقع

*التزود بمختلف الشبكات

*واجهة الارض

* شكل الارض هندسي منتظم او غير منتظم

*الوضعية القانونية للعقار.

3/التثبيتات الاخرى:

نعتمد القيمة المحاسبية الصافية كاساس للقياس مرجحة بمعدل 2.5 و التي صعب الحصول عليها بسبب الاوضاع التي تمر به البلاد كوفيد 19 و كذا عدم التسهيل من طرف المسؤولين المختصين لتقديم معلومات واضحة و شفافية ،و منه تم تقديرها شخصيا بالاعتماد على لسنوات الماضية اي معدل غير دقيق و بالتالي فحساب 218 تحسب قيمته الحالية كالتالي :

ح/218= القيمة المحاسبية الصافية * معامل الترجيح

و بالتعويض نجد :

ح/218= 5 531 147 694 * 2.5 = **13 827 869 235** دج

نفس المعالجة فيما يخص الاهتلاكات و التي قمنا بها في حالة المباني نقوم بها في حساب التثبيتات الاخرى ح/218

ح105= 13 827 869 235 – 5 531 147 694 = **8 296 721 541 دج**

اعداد القيود لتصحيح قيمة التثبيتات الاخرى:

n

	ح/2813	85 550 911 930
الى ح/213		85 550 911 930

قيد اهتلاك التثبيتات الاخرى

n

من ح/218		8 296 721 541
الى ح/105		8 296 721 541

قيد تسجيل اعادة تقييم التثبيتات الاخرى

ح/218

الحساب	البيان	المبلغ بالقيمة العادلة	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
218	تثبيتات اخرى	8 296 721 541	00	8 296 721 541

4/ التثبيتات الجارية: تبقى على حالها لعدم وجود اي معلومات تفيد اعادة تقييمها .

5/ القروض المالية: تبقى على حالها .

6/ الضريبة المؤجلة: تبقى على حالها .

ثانيا : بالنسبة للاصول الجارية:

بالنسبة لما جاء في اعادة التقييم عناصر المخزونات في النظام المحاسبي المالي فانه و عملا بمبدا الحيطة و الحذر و عند اقفال المؤسسة لحساباتها فان المخزونات تقيم باقل تكلفة (تكلفة الحصول عليها) و قيمة انجازها الصافية و هي سعر البيع المقدر بعد طرح تكلفتي الاتمام و التسويقق المقتدرتين ،اما فيما يخص المعلومات الواجب تقديمها في الكشوف المالية :

* الطريقة المنتهجة في تقييم المدخلات و المخرجات من مخزوناتهت

* القيمة المحاسبية للمخزونات التي قيمت حسب قيمة انجازها الصافية

*مبلغ المخزونات المسجل ضمن اعباء الدورة المالية.

1. المخزون الجاري: و لعدم توفر اي معلومة تهمنا لنتمكن من اعادة التقييم لهاذا العنصر ابقيناه على حاله، و نعتمد على القيمة المحاسبية الصافية.

2. الزبائن : هناك حسابات لزبائن مدرجة، لكن هؤلاء توقفوا عن التعامل مع المؤسسة و لم يعلموها، و هذه المعلومات تحصلنا عليها من خلال مقابلة مع مسؤول في قسم التسويق، فتقدر نسبة الزبائن الواجبة الخفض ب 6%من مجموع قيمة حسابات الزبائن (القيمة المحاسبية الصافية).

و باللتالي :

القيمة الصافية للزبائن = 30 400 770 025دج

القيمة الصافية المصححة = 30 400 770 025 * 0.06 = 1.824 046 201 10 دج

القيمة العادلة للزبائن = 025 770 400 30 – 5. 201 046 824 10= **824 723 576 28**

دج

و يظهر حساب الزبائن بقيمته المحينة في الميزانية كما يلي :

ح/414

الحساب	البيان	المبلغ بالقيمة العادلة	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
414	زبائن	**824 723 576 28**	00	**824 723 576 28**

3 .مدينون اخرون : نعتمد نفس القيمة المحاسبية الصافية .

4. الضرائب: تظهر قيمتها في الميزانية الجديدة كما هي دون اي تغيير .

5.الضرائب و ما شابهها : تعتمد كما هي بدون تغيير .

بالنسبة لجانب الخصوم : فلا يتغير اي عنصر من عناصر الميزانية و هذا لصعوبة الحصول على المعلومات ، فبالنسبة لراس المال فلا تتغي قيمته ، و نفس الشيء بالنسبة للاحتياطات،اما بالنسبة للقروض المالية فلم نستطع تحيين قيمتها لعدم حصولنا على جدول اهتلاك القرض ولا على سعر الفائدة ،و بخصوص المرردين وكذا الضريبة و الديون الاخرى و الخزينة فنفس الشيء تبقى قيمتها على حالها.

المطلب الثاني : اعداد الميزانية المعدلة قيم عناصرها وفق القيمة العادلة

بعد اعادة تقييم بعض من عناصر ميزانية مؤسسة نفطال –المدية ، سيتم اعداد الميزانية المالية المعدلة و تظهر كما يلي:

جدول رقم(3–3) : الميزانية المعدلة (الاصول)

الاصول	اجمالي	اهتلاكات	صافي 2018
اصول غير جارية			
فارق الاقتناء			
تثبيتات معنوية	437 432 489	358 747 264	78 685 225
تثبيتات عينية	171 239 671 855	85 550 911 930	85 688 759 925
اللاراضي	37 320 186 410	000	37 320 186 410
المباني	16 120 000 000	000	16 120 000 000
تثبيتات عيينية اخرى	13 827 869 235	000	13 827 869 235
الات و معدات	103 971 616 210	85 550 911 930	180 420 704 280
تثبيتات جاري انجازها	55 021 806 820	000	55 021 806 820
تثبيتات مالية	25 767 860 056	496 734 611	25 271 125 444
ضرائب مؤجلة على الاصل	6 952 065 160		6 952 065 160
مجموع الاصول غير جارية	259 418 836 380	86 406 393 805	173 012 442 575
اصول جارية			
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	26 986 628 467	1 001 739 793	25 981 888 674
حسابات دائنة و استخدامات مماثلة	45 959 702 702	7 643 597 601	38 316 105 101
الزبائن	37 390 055 493	6 989 285 468	30 400 770 025
مدينون اخرون	8 569 647 209	654 312 133	7 915 335 076
الضرائب و ما شابهها	–	–	–
الخزينة	170 933 194 129	50 703 053	170 882 491 075
مجموع الاصول الجارية	243 879 525 298	8 699 040 448	235 180 484 851
مجموع الاصول			408 192 927 426

جدول رقم (3–4): الميزانية المالية المعدلة (الخصوم)

الخصوم	ملاحظة	2018
رؤوس الاموال الخاصة		
راس المال تم اصداره		40 000 000 000
علاوات و احتياطات		92 378 267 684
فرق اعادة التقييم		9 346 487 729
النتيجة الصافية		18 734 348 425
رؤوس الاموال الخاصة		1 961 100 000
المجموع		**162 420 203 839**
الخصوم غير جارية		
قروض و ديون مالية		8 341 000 000
ديون اخرى غير جارية		61 598 081 330
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		29 437 164 029
مجموع الخصوم الغير جارية		**37699 245 359**
خصوم جارية		
موردو و حسابات ملحقة		114 817 552 732
ضرائب		10 431 341 138
ديون اخرى		21 147 584 357
المجموع الخصوم الجارية		**146 396 478 228**
مجموع العام للخصوم		**192408 927 426**

المصدر : من اعداد الباحثتين ،بالاعتماد على ميزانية المؤسسة و بعد تحيين بعض قيم عناصر الميزانية

اذن من خلال اعادة تقييم عناصر ميزانية المؤسسة محل الدراسة بالقيمة العادلة تم اعداد الميزانية المعدلة قيمتها بالقيمة العادلة و هذا في جانبيها الاصول و الخصوم مما اعطى الصورة القريبة للواقع لمختلف العناصر ، و بالتالي الاقرب لوضعية المؤسسة.

المطلب الثالث: تاثير استخدام محاسبة القيمة العادلة على المؤشرات المالية في مؤسسة نفطال – المدية

سنقوم بحساب مختلف مؤشرات تقييم الاداء المالي و هذا بالاعتماد على الميزانيتين المعدلة و الاخرى المتحصل عليها من طرف المؤسسة محل الدراسة، و في الاخير سيتم التحليل و المقارنة بين النتائج من اجل استخراج التاثير الذي قد تحدثه القيمة العادلة عند اعتمادها كاساس للقياس المحاسبي.

1.حساب مؤشرات تقييم الاداء المالي قبل و بعد التحيين

اعداد الميزانيات المالية المختصرة لسنة *2018*

سنقوم باعداد الميزنيات المالية المختصرة و هذا بقيم عناصر الميزانية قبل و بعد التحيين :

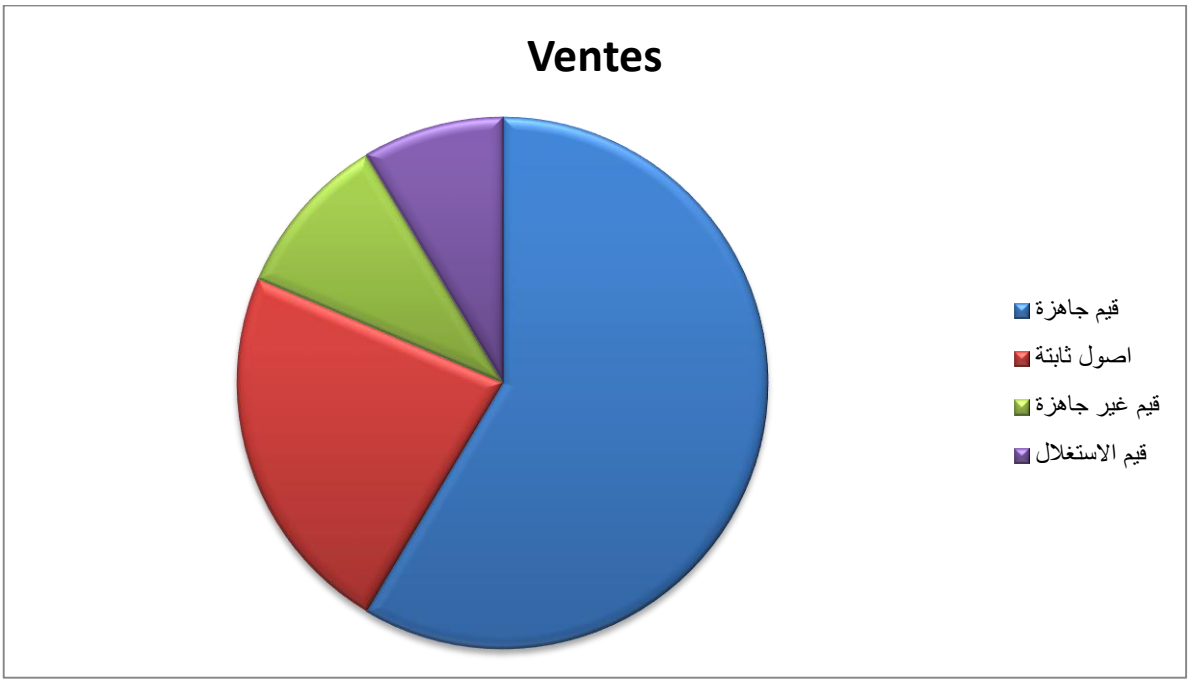
الجدول رقم (3–5): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2018

قبل تحيين عناصرها

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول الثابتة	163 665 954 846	الاموال الدائمة	252 449 961 469
الاصول المتداولة	235 180 484 851	الاموال الخاصة	153 073 716 110
قيم الاستغلال	25 981 888 674	ديون طويلة الاجل	99 376 245 359
قيم غير جاهزة	38 316 105 101	ديون قصيرة الاجل	146 396 478 228
قيم جاهزة	170 882 491 075		
المجموع	398 846 439 698	المجموع	398 846 439 698

المصدر :اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الكشوف المالية .

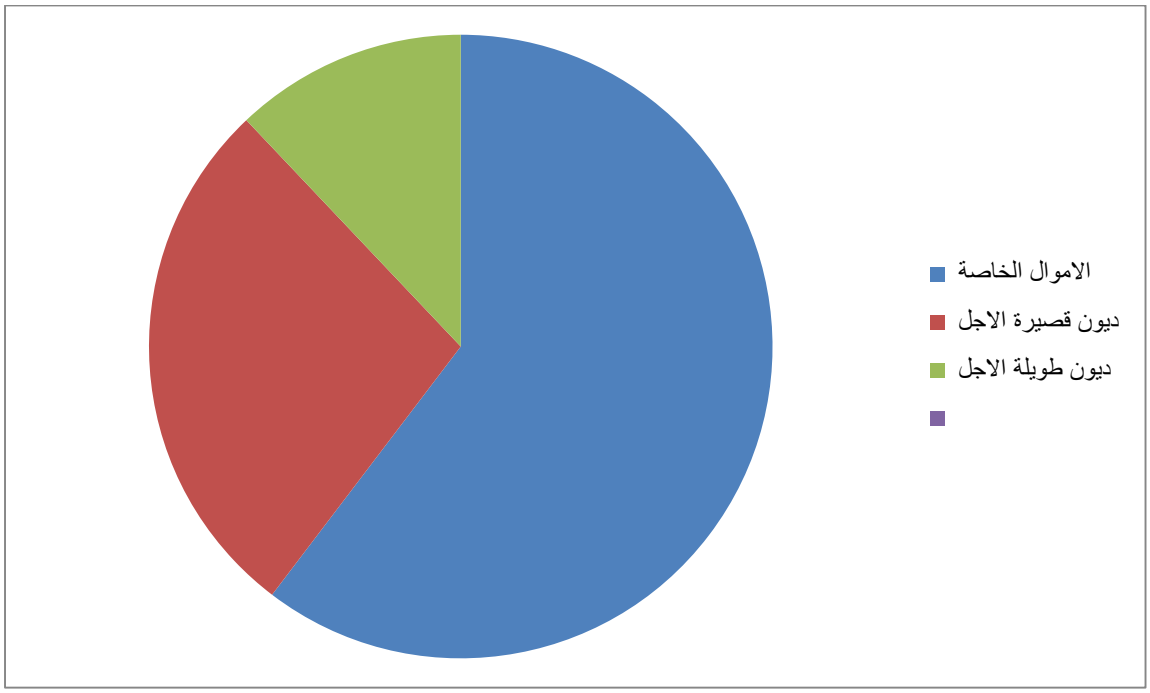
الشكل رقم (3–2): تمثيل اصول الميزانية الختصرة لسنة 2018



المصدر : اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة 2018

من خلال الشكل نجد ان قيم الجاهزة تحل القيمة الاولى بالمقارنة مع عناصر الاصول الاخرى من الاصول الثابتة ، و هذا راجع لكون المؤسسة تنشط ضمن التجارة مما يفسر هذا الارتفاع .

الشكل رقم (3–3): تمثيل خصوم الميزانية المختصرة 2018



المصدر: اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة 2018

من خلال الشكل نجد ان المؤسسة محل الدراسة تعتمد بشكل كبير في تمويل استخداماتها بالديون قصيرة الاجل بنسبة 54%، اي اكثر من نصف مصادر اموال المؤسسة .

الجدول رقم (3–6): الميزانية المالية المختصرة 2018

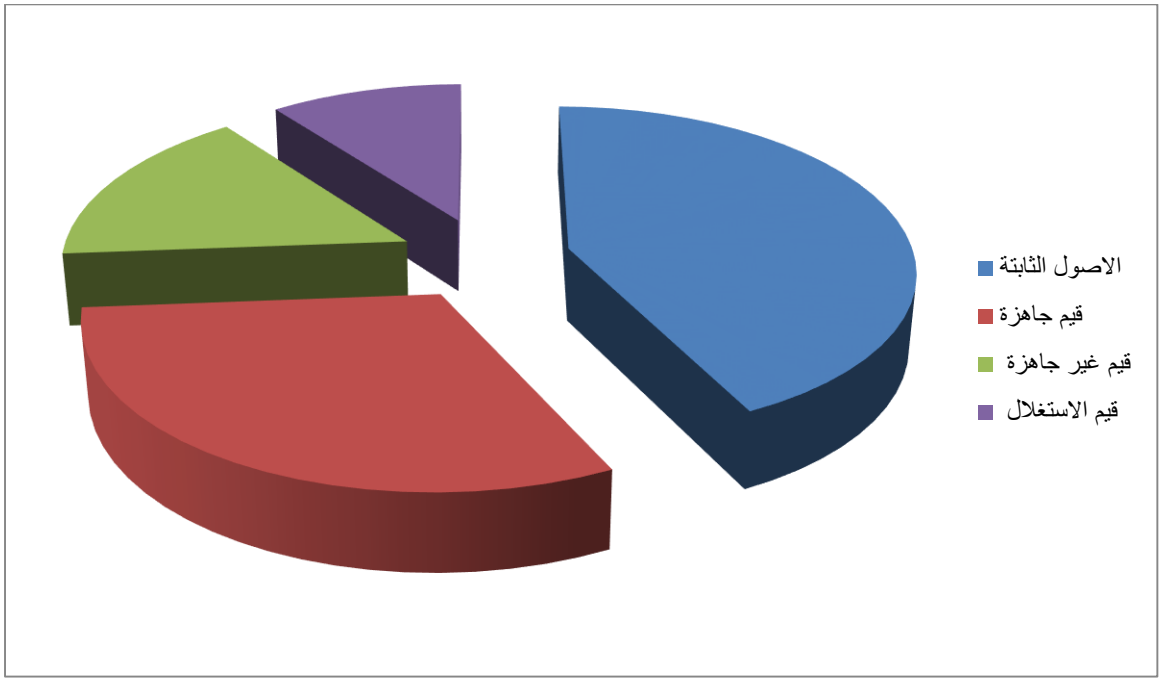
بعد تحيين قيم عناصرها

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول الثابتة	173 012 442 575	اموال دائمة	162 420 203 839
الاصول المتداولة	235 180 484 851		
قيم الاستغلال	25 981 888 674	ديون طويلة الاجل	99 376 245 359
قيم غير جاهزة	38 316 105 101	ديون قصيرة الاجل	146 396 478 228
قيم جاهزة	170 882 491 075		
المجموع	408 192 927 426	المجموع	408 192 927 426

المصدر:من اعداد الباحثتان

الشكل رقم (3–4): تمثيل اصول الميزانية المالية المختصرة 2018

بعد تحيين قيم عناصرها

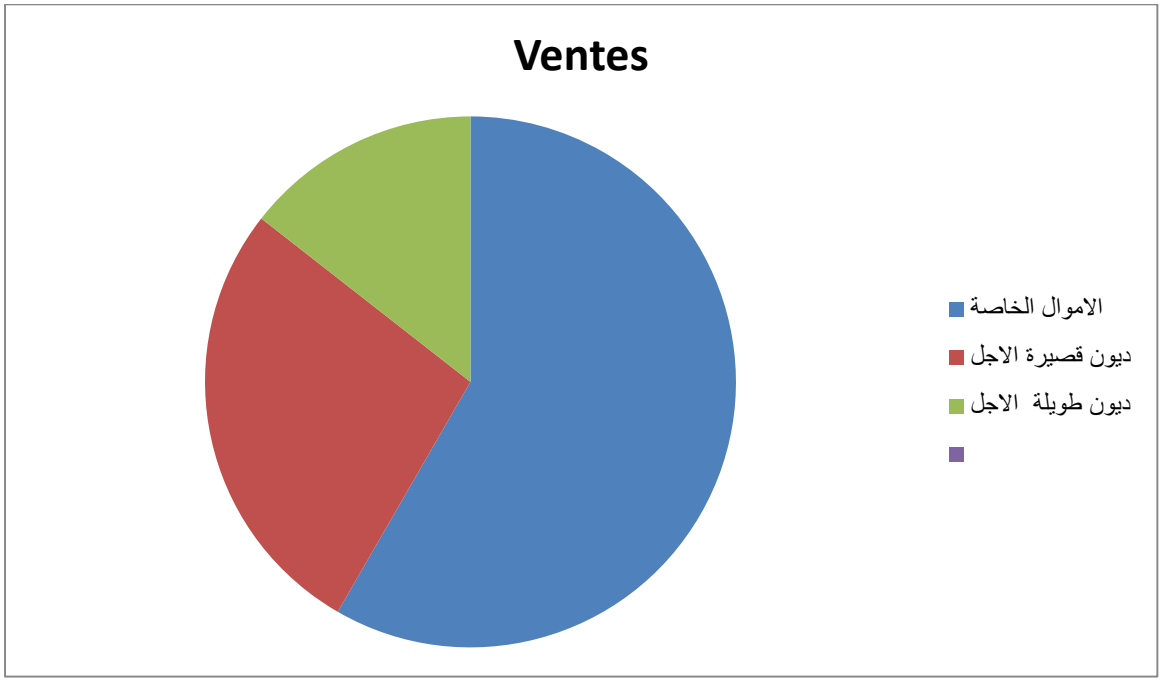


المصدر : اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة 2018

من خلال الشكل السابق نلاحظ انه بعد عملية اعادة التقييم ارتفاع في الاصول الثابتة 57 %لى عكس قبل عملية اعادة التقييم فكان الارتفاع الكبير في قيم الجاهزة و هذذا لككون المؤسسسة لا تعتمد على القيمة الحقيقية للاصول الثابتة المدرجة في الميزانية على غرار القيم الجاهزة التي تدرج بالقيمة السوقية .

الشكل رقم (3–5): تمثيل خصوم الميزانية المالية المختصرة 2018

بعد تحيين قيم عناصرها



المصدر : اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة 2018

من خلال التمثيل البياني لمختلف عناصر الميزانيتين 2018و2018 المعدلة نورد ما يلي:

–بالنسبة لجانب الاصول هناك ارتفاع متوسط في قيمة الاصول الثابتة و هذا بعد اعادة تقييم عناصر الاصول الثابتة: مباني، اراضي وكذا قيمة حسابات التثبيتات الاخرى ، و هذا ما اثر ايجابيا على اجمالي الاصول و ادى الى ارتفاعه،مما اعطى الصورة الصادقة للنشاط الاقتصادي للمؤسسة و هذا ما يحقق الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية و المالية وفق القيمة العادلة.

–اما بالنسبة للخصوم فلاحظنا ايضا ارتفاع كبير في قيمة الاموال الخاصة و هذا بعد اضافة قيمة فارق الاقتناء ح/105 الى قيمة الاموال الخاصة ، و الذي نتج بعد اعادة تقييم الاصول الثابتة للمؤسسة بالقيمة العادلة.

التحليل المالي بواسطة مؤشرات التوازن المالي :

لتحليل محتوى الميزانية المالية و تشخيصه سيتم الاعتماد على اكثر ادوات التحليل المالي شيوعا و هي مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية و سنعتمد فقط على المؤشرات التي تم اعادة تقييم عناصرها :

الجدول رقم (3–7): حساب مؤشرات التوازن المالي لمؤسسة نفطال – المدية

المقياس	العلاقة	2018	2018 معدلة
راس المال العامل	الاموال الدائمة – الاصول الثابتة	88 784 006 623	10 592 238 736 –
راسمال العامل الخاص	الاموال الخاصة – الاصول الثابنة	-190 775 625 596	96 998 632 541
راس المال العامل الاجمالي	مجموع الاصول المتداولة	235 180 484 851	235 180 484 851
احتياجات راسمال عامل	ق.الاستغلال+ق.خ.ا + د ق ا– السلفات	- 82 098 484 452	82 098 484 452 –
راسمال الاجنبي	مجموع الديون	245 772 723 587	245 772 723 587

المصدر : اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة 2018

من مؤشرات التوازن المالي وبالاستناد الى الجدول السابق يستنتج ان هناك تغير بنسب معتبرة على مؤشرات تقييم الاداء المالي و بالضبط مؤشرات التوازن المالي و هذا بعد استخدام محاسبة القيمة العادلة، وهذا ما يعكس التاثير الذي قد يحدث باعتماد القيمة العادلة على مؤشرات المالية للمؤسسة، ونورد الملاحظات التالية:

– نلاحظ ان راسمال العامل الصافي موجب قبل التعديل و ان قيمته جد معتبرة و هو ما ياكد ان المؤسسة تمتلك هامش امان و ما يدل ان المؤسسة تمول اصولها الثابتة عن طريق مواردها الدائمة و بالتالي تحقق هامش امان موجب ، كما نلاحظ انخفاض في راسمال عامل صافي بعد تعديل (سالب) قيم بعض عناصر ميزانية المؤسسة بالقيمة العادلة ، وهذا راجع الى الالاتفاع الذي حصل لقيمتي الاراضي و المباني بعد تحيينها وحساب القيمة العادلة لهما فقيمة الاصول الثابتة ارتفعت و بالتالي فالفرق بين الاموال الدائمة و الاصول الثابتة انخفض.

– راسمال العامل الخاص سالب في 2018 قبل و بعد التحيين و هذا ما يعني ان المؤسسة غير قادرة على تمويل استثماراتها من المصادر الداخلية و هو مؤشر سلبي بسبب التبعية للاطراف الخارجية.

– بالنسبة لراسمال العامل الاجمالي و راسمال الاجنبي فلا تغيير حصل في قيمهم، و هذا لان اعادة التقييم لم تطرا على العناصر المكونة لهم.

– اما احتياجات راسمال عامل الاجمالي سالب قبل و بعد التحيين و هذا مؤشر جيد حيث تضمن المؤسسة الاقتصادية توازنها المالي ،دون التاثير السلبي على مردوديتها المالية.

– من خلال مقارنة راسمال عامل اجمالي براسمال العامل الاجنبي خلال فترة الدراسة نلاحظ انه في سنة 2018 كان راسمال العامل الاجمالي اقل من راس المال اجنبي، وهذا يدل على عدم امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة من اموالها الخاصة تمكنها من تمويل استثماراتها.كما انها غير مستقلة ماليا نظرا لاعتمادها على الديون .

على العموم فان مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة محل الدراسة تعبر عن وضعية مالية متوسطة .

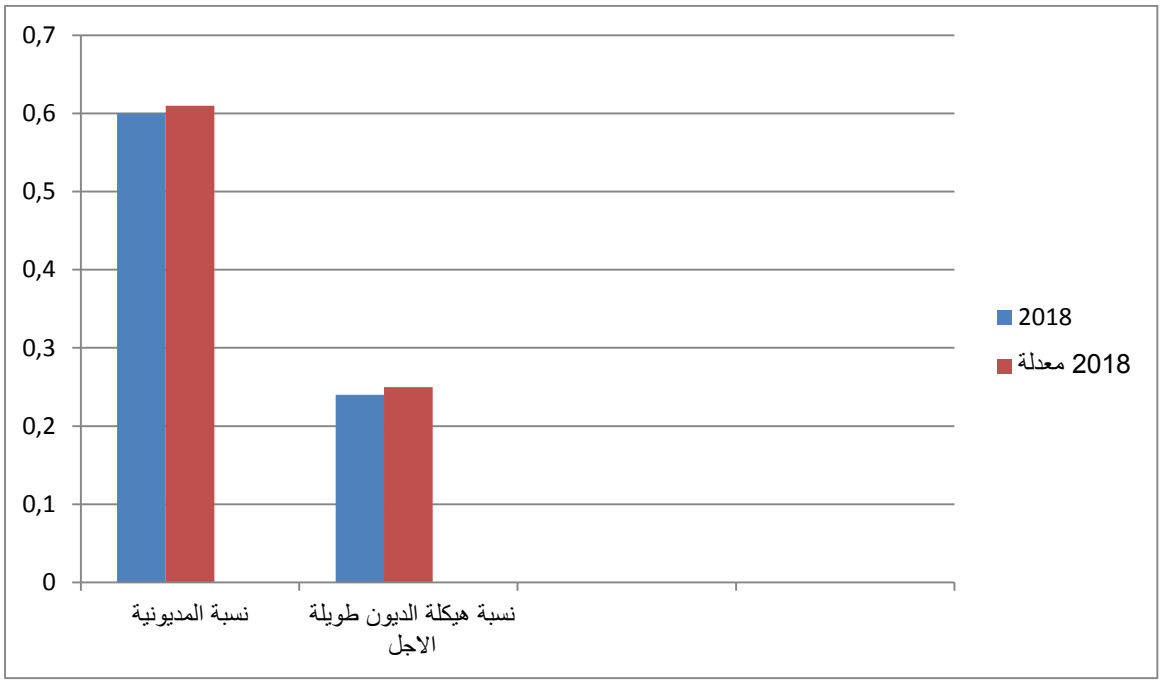
التحليل المالي لمؤشرات اليسر المالي لمؤسسة نفطال –المدية

جدول رقم(3–8): حسابات مؤشرات اليسر المالي

المقياس	العلاقة	2018	2018/ معدلة
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع الاصول	0.60	0.61
نسبة هيكلة الديون طويلة الاجل	الديون ط.ا / مجموع الاصول	0.24	0.25

المصدر : اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة

الشكل رقم (3–6): تطور مؤشرات اليسر المالي



المصدر : اعداد الباحثتين، بالاعتماد على الميزانية المختصرة

- يلاحظ من نسبة المديونية ان المؤسسة و خلال فترة الدراسة اعتمدت في تمويل اصولها في سنة 2018 على 0.60 من الديون ،و قد ارتفعت هذه النسبة لتصل بعد اعادة التقييم بالقيمة العادلة الى 0.61 وعليه من المتوقع ان لا تواجه المؤسسة اي صعوبة في سداد قيمة الديون و الفوائد حين يصل موعد استحقاقها، و هذا الارتفاع الطفيف يرجع الى الارتفاع الحاصل في قيمة الاصول الثابتة بعد اعادة التقييم.
- اما عن نسبة هيكلة الديون طويلة الاجل فقد كانت في سنة 2018 تقدر ب 0.24 لترتفع بعد اعادة تقييم قيم عناصر الاصول لتصبح 0.25، و هذا الارتفاع يرجع الى الارتفاع الحاصل في قيمة الاصول الثابتة بعد اعادة التقييم .

اذن من خلال مؤشرات اليسر المالي التي قمنا بحسابها يتضح جليا ان المؤسسة لا تعاني من مشاكل في السيولة و قادرة على الوفاء بديونها طويلة الاجل في الاجال المحددة ، كما و ان استخدام القيمة العادلة كمنهج للقياس المحاسبي يؤثر ايجابيا على مؤشرات اليسر المالي.

خلاصة الفصل:

يعتبر هذا الفصل محاولة بسيطة لتجسيد اهم ما تطرقنا اليه في الفصول النظرية على ارض الميدان ، حيث قمنا بدراسة مؤسسة نفطال – المدية، و قبل البدء في ادراج النتائج المتحصل عليها من الدراسة التطبيقية لابد و ان نشير الى الصعوبات التي واجهتنا في الدراسسة و المتمثلة في كيفية الحصول على المعلومات التي نحتاجها خاصة في الظروف التي مر بها العالم و الوباء الذي اجتاحنا ،لكن بذلنا اقصى ما لدينا لانجاز الجزء التطبيقي، و فيما يلي سندرج اهم النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة التطبيقية في النقاط التالية :

- ✓ مؤسسة نفطال – المدية تعتمد على اسلوب التقييم بالتكلفة التاريخية، مبررة ذلك بعدم وجود سوق نشط في الجزائر و ايضا عدم الزامية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية .
- ✓ ان المؤسسة لا تقوم بقياس و تقييم الاداء المالي فهي تعتمد على النتائج السنوية لمصلحة المالية و المحاسبية في الحكم على الاداء المالي لها.
- ✓ عدم وجود عنصر الشفافية في المعلومات المالية و التي نص عليها النظام المحاسبي و المالي في مؤسسة نفطال – المدية، و هذا ما صعبا علينا الدراسة التطبيقية.
- ✓ غياب السوق المالي، و التشريعات المالية ليست السبب الوحيد في عدم استخدام محاسبة القيمة العادلة في المؤسسة، و انما هناك عوامل عديدة و منها نقص الاطارات في مجال المحاسبة، و كذا التكوين في مجال المعايير المحاسبية الدولية.
- ✓ هناك تاثير واضح لاستخدام محاسبة القيمة العادلة كاساس للقياس المحاسبي على مختلف مؤشرات تقييم الاداء المالي، و هذا ما يظهر في التغير في بعض نسب مؤشرات التوازن المالي و كذا مؤشرات اليسر المالي بعد احتسابها بالقيمة العادلة .
- ✓ تعذرا علينا حساب مؤشرات اخرى لتقييم الاداء المالي للمؤسسة و هذا بسبب صعوبة اعادة تقييم العناصر المكونة لهذه المؤشرات بالقيمة العادلة .

الخاتمة

الخاتمة

باشرت الجزائر و كغيرها من دول العالم في اصلاحات اقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية، فبعد ان تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية سعت الجزائر كذلك لاخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في المجال المحاسبي، و رغم انها لو تتبنى معايير المحاسبة الدولية صراحة الا انها استجابت لهذه المستجدات الدولية باصدار القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن"النظام المحاسبي المالي"،يتوافق بدرجة كبيرة مع معايير المحاسبة الدولية سواء من حيث الايطار المفاهيمي النظري او من الناحية التقنية، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع اساسا الى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في اعداده، و رغم الايجابيات المنتظرة من تطبيق هذا النظام في مجال تحسين العمل المحاسبي و رد الاعتبار لمهنة المحاسبة، الا ان هناك عقبات في الوقت القريب ستصعب من تحقيق هذا الهدف و خاصة الوضعية الاقتصادية المتسمة بالكثير من الفوضى و عدم الشفافية.

ان المعايير المحاسبية الدولية و التي ستكون الدعامة الاساسية للعمل المحاسبي و التي ستوجه نوعية المنتوجات المحاسبية و المتمثلة اساسا في القوائم المالية، سيصعب تطبيقها في الواقع الجزائري بسبب ضعف الاقتصاد و تخلف الممارسات الاقتصادية و التجارية، كما يعتبر اللجوء الى استخدام القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية في التقييم نهاية كل سنة مالية امرا صعب التحقيق ، بسبب عدم تحكم المؤسسات في هذا العنصر من جهة ،و عدم توافر اسواق و مصادر للحصول على هذه القيمة من جهة اخرى، بالرغم من ما تتميز به محاسبة القيمة العادلة من خلال تزويد المستخدمين بمعلومات ملائمة تعكس الواقع الاقتصادي، فاعداد البيانات المالية وفقا لمحاسبة القيمة العادلة تحقق مؤشرات مالية تعكس بدقة الوضع المالي للمؤسسة كما ان تعزز الشفافية و بالتالي تكون مطابقة للواقع و اكثر مصداقية .

و على ضوء ما سبق، ارتات هذه الدراسة الربط بين محاسبة القيمة العادلة و المؤشرات المالية و تجسيده على ارض الواقع من خلال مؤسسة نفطال المدية، وقد استخلصنا العديد من النتائج و التي يمكن توضيحها في :

1. نتائج الدراسة النظري:

- ✓ التكلفة التاريخية و كذا القيمة العادلة من نماذج القياس المحاسبي و كل منهما تمتاز بخصائص و تعاني نقائص من شانها التاثير على عملية القياس المحاسبي.
- ✓ التكلفة التاريخية في تاريخ الحيازة هي اصلا قيمة عادلة.
- ✓ الميزانية غير المعتاد تقييمها لا تظهر الاصول بقيمتها الحالية بتاريخ اعداد هذه الميزانية، بل تظهر قيمة هذه الاصول بتاريخ شرائها و التي قد لا تتطابق مع قيمة هذه الاصول بتاريخ اعداد الميزانية.
- ✓ اعادة تقييم التثبيتات ضرورية للحد من الاثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة او على الدور الاعلامي للمحاسبة .
- ✓ ان الاولوية لا تمكن في تغيير المرجعية المحاسبية بقدر ما تمكن في التحكم في تسيير و تنظيم الاقتصاد، و تعديل القوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي و التجاري، و بعده ياتي النظام المحاسبي كنتيجة حتمية في بناء اقتصاد عصري تلعب فيه المعلومة المالية دورا اساسيا كما هو الحال في الاقتصاديات المتقدمة .

2. نتائج اختبار الفرضيات :

- ➢ عملية القياس و الافصاح المحاسبي تعتمد بشكل اكبر على مبدا التكلفة التاريخية نظرا لسهولة استخدامه و كذا لدرجة الموثوقية العالية التي تتميز بها. **(و هذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى)**
- ➢ ان الاخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية اداة مهمة بيد ادارة المؤسسة ، و هذا لتقدير مؤشرات الاداء المالي للمؤسسة بمنظور اقتصادي مستقبلي، لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر و المستقبل اكثر من ارتباطها بالماضي.(**و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية)**
- ➢ ان البيئة الاقتصادية المالية في الجزائر لا تسمح بتطبيق القيمة العادلة كما يجب، و هذا بالنظر لغياب سوق مالي نشط بالدرجة الاولى.(**و هذا ما يثبت صحة الفرضيةالثالثة)**

3.نتائج الدراسة :

- ➢ القيمة العادلة للاصول الثابتة المادية، فتحديد هذه القيمة يتم في ظل المنافسة العادية و حيازة المتعاملين على المعلومات الكافية، و هذا ما لا يتطابق مع حال مع بعض اسواق الاصول الثابتة المادية في الجزائر مثل : سوق العقارات الذي يعمل في ظل منافسة احتكارية يتحكم البائع للعقارات في قيمتها السوقية .
- ➢ تعارض تطبيق القيمة العادلة مع القانون الجبائي، فيفترض من الناحية العلنية اصدار نص جبائي يسمح بالتقييم على اساس القيمة العادلة، الا انه لحد الان هناك بعض التحفظ من طرف الادارة الجبائية حول

هذا العنصر، و ربما يرجع هذا الامر حسب رايهم كونها تهدد بتقليص الايرادات الضريبية بشكل كبير، و عليه فهي لا تعترف بطريقة حساب الاهتلاكات بغير الطريقة المقررة لديها

- لا تتوفر في الجزائر المقاييس الموضوعية لتطبيق القيمة العادلة، لان معايير القيمة العادلة مبنية على اصول المعرفة العلمية للتعبير عن الحقائق الاقتصادية من ناحية، و لان المقاييس الموضوعية مصطلح مرادف للعلمية من ناحية اخرى.
- نظرا لحداثة مفهوم القيمة العادلة وعدم وجود خبراء مقيمين ملمين بمتطلبات قياس القيمة العادلة كل هذا زاد من صعوبة تطبيقها.
- غياب نظام معلومات للاقتصاد الوطني، فتطبيق التقييم بالقيمة العادلة يفضل توفر معلومات كافية عن الاسعار الحالية للاصول الثابتة و المتداولة، الا ان الواقع العملي في الجزائر يبين وجود تضارب في المعلومات المنشورة حول الاقتصاد و عدم تمتعها بالمصداقية و الشفافية ناهيك عن عدم توفرها احيانا.

3. الاقتراحات:

بناءا على النتائج السابقة و خاصة ما جاء في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة يمكننا تقديم توصيات تطبيقية اكثر من كونها نظرية و هي كما يلي:

- يجب الحذر في استخدام القيمة العادلة و تقييمها و اهمية اللجوء الى خبراء و استشاريين و الاعتماد على نماذج موضوعية قدر الامكان، فالمشكلة ليست في القيمة العادلة كنموذج للقياس و لكن تكمن المشكلة في تقييمها و الاعتماد بصورة كبيرة على الحكم الشخصي (الذاتية).
- ضرورة العمل على توفير البيئة السليمة والملائمة التي تضمن التطبيق السليم للنظام المحاسبي والمالي، وبالتالي تطبيق كل ما جاء فيه من عناصر مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية ومنها محاسبة القيمة.
- ضرورية تكييف القواعد الجبائية الحالية مع محتوى النظام المحاسبي المالي.
- اهمية تفعيل و تنشيط السوق المالي في الجزائر.
- اعتماد مكاتب خبرة متخصصة في مجال التقييم وفق معايير علمية.
- يستحسن ان تعمل المؤسسة على تطبيق القيمة العادلة لما لها من تاثير ايجابي على صحة و مصداقية المعلومات.
- العمل اكثر على القيام بتدريبات و تكوينات للعمال من اجل تحسين مردوديتهم في المجال المحاسبي و المالي و المجال التسييري بصفة عامة.

- ضرورية الحرص على تحقيق الشفافية في المعلومات لدى المؤسسات الجزائرية.

4. افاق البحث:

1. الموازنة بين الملاءمة و الموثوقية – بين الضرورة الامكانية- .
2. النظام الجبائي الجزائري و استخدام القيمة العادلة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

اولا–الكتب :

1. ابو نصار محمد ،حميدات جمعة ،**معايير المحاسبية و الابلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية** ،دار المكتبة الوطنية،الاردن ،2008.
2. ابو نصار محمد،حميدات جمعة معايير المحاسبة و الابلاغ المالي الدولي–الجوانب النظريةو العلمية،دار المكتبة الوطنية ،الاردن،2008.
3. الياسبنساسي،يوسفقريشي،التسيرالمالي،داروائلالنشر،الاردن،2006.
4. بوعلام بوشاشي ،المنبر في التحليل المالي وتحليل الاستغلال ،دار هومة للنشر والتوزيع ،الجزائر .
5. حسين القاضي، مامون حمدان، **المحاسبة الدولية**، الدار العلمية، عمان،2000.
6. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية** ،مكتبة الشركة الجزائرية بوداود،الجزائر ،1998.
7. شنوف شعيب، زاويي اسماء، **دور محاسبة القيمة العادلة في الازمة المالية العالمية،مداخلة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي حول "اللازمة المالية و الاقتصادية الدولية و الحوكمة العالمية"**، جامعة فرحات عباس سطيف ،الجزائر ،2009.
8. عبد الحليم كراجة،الادارة المالية والتحليل المالي ،دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان،الاردن ،2000..
9. محمد محمود الخطيب ،**الاداء المالي واثره على عوائد اسهم الشركات**،دار حامد، الاردن ،2010.
10. ناصر محمد العديلي ،كيف نقيس مؤشرات الاداء ،صحيفة الاقتصادية الالكترونية ،العدد5705.
11. ناصر محمد العديلي ،كيف نقيس مؤشرات الاداء ،صحيفة الاقتصادية الالكترونية ،العدد5705.
12. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار** الثقافة، عمان،2009.
13. ناظم حسن عبد السيد، **محاسبة الجودة مدخل تحليلي، دار** الثقافة، عمان،2009.
14. الهام يحياوي،الجودة كمدخل لتحسين الاداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ،دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة –باتنة ،مجلة الباحث ،العددالخامس ،ورقلة ،2007.

15. الهام يحياوي،الجودة كمدخل لتحسين الاداء الانتاجي للمؤسسات الصناعية الجزائرية ،دراسة ميدانية بشركة الاسمنت عين التوتة –باتنة ،مجلة الباحث ،العددالخامس ،ورقلة ،2007.

16. هيثم السعافين،**القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية:التحديات و الاثر ععلى مسستخدمي القوائم المالية**،المؤتمر العلمي المهني السادس"المحاسبة في خدمة الاقتصاد"،الاردن 2004.

17. هيثم السعافين،**القيمة العادلة في معايير المحاسبة الدولية:التحديات و الاثر ععلى مسستخدمي القوائم المالية**،المؤتمر العلمي المهني السادس"المحاسبة في خدمة الاقتصاد"،الاردن 2004.

18. وائل محمد صبحي ادريس و طاهر محسن منصور الغالي ،اساسيات الاداء و بطاقة التقييم المتوازن ،دار وائل ،عمان ،2009.

19. وائل محمد صبحي ادريس و طاهر محسن منصور الغالي ،اساسيات الاداء و بطاقة التقييم المتوازن ،دار وائل ،عمان ،2009.

ثانيًا–المذكرات

1. احمد عزت ابو شملة ، **دور محاسبة القيمة العادلة في ترشيد القرارات الاستثمارية**،رسالة ماجستير،جامعة جدرا، الاردن2010.

2. روحي وجدي، عبد الفتاح عواد،"**محاسبةالقيمةالعادلةوأثرهاعلىالأزمةالماليةالعالميةٌ**"، مذكرة مذكرةماجستيرغيرمنشورة، جامعةالشرق الاوسط، الاردن،2009.

3. شباح نعيمة ،دور التحليل المالي في تقييم الاداء المالي بالمؤسسة الجزائرية (دراسة حالة المطاحن الكبرى للحبوب)،مذكرة ماجستير ،جامعة بسكرة ،2008/2007.

4. عمروحسن ابراهيم،**نتائج تطبيق محاسبة القيمة العادلة في ضوء الازمة المالية(دراسة نظرية)**،المجلة العلمية للدراسات التجاريية،الجزء الثاني،العدد الثاني،2001،جامعة الحلوان،مصر.

5. ماجد عبد المجيد قباحة، **اثر تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة للاصول المعنوية على محتوى القوائم المالية و الوعاء الضريبي في الشركات المساهمة العامة**،اطروحة دكتوراه تخصص محاسبة، الاردن،2009.

6. مريم شكري محمود نديم ،**تقييم الاداء المالي باستخدام بطاقة الاداء المتوازن** ،رسالة ماجستير،غير منشورة ،كلية الاعمال ،جامعة الشرق الاوسط الاردن ،2013.

7. مسعود بوخالفي،**اثر الافصاح بالقيمة العادلة على الابلاغ المالي في المؤسسات الجزائرية** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص محاسبة و مالية جامعة الاغواط،2013.

ثالثًا–المجلات

1. دادن عبد الغني ، **قراءة في الاداء المالي والقيمة في المؤسساتالاقتصادية** ،مجلة الباحث ،جامعة ورقلة ، العدد04.
2. رضا ابراهيم صالح، **اثر توجه معايير المحاسبة الدولية نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الازمة المالية العالمية** ،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ،مصر ،المجلد46،العددرقم2،جامعة الاسكندرية ،2009.
3. الشيخ الداوي ،تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء ،مجلة الباحث ، العدد السابع ،ورقلة ، الجزائر ،2009.
4. مختار مسامحوالنظام المحاسبي المالي الجزئري و اشكالية تطبيق المعايير المحاسبية الدوليةفي اقتصاد غير مؤهل،مجلة ابحاث اقتصاديوو ادارية،العدد04، ديسمبر2008 كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

رابعًا- جرائد

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية االشعبية ،وزارة الماليية،قرار يحدد قواعد التقييم و المحاسسسبة و محتوى الكشوف المالية و عرضها و كذاا مدونة الحسابات و قواعد سيرها الجرييدة الرسمية،العدد19، 25مارس2009،والمادة02.
2. الجريدة الرسمية رقم 19 المؤرخة في 2009/03/25، ،المادة 260، الفقرة 01
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانةن رقم 11/07 المتضمن المحاسبيي المالي،الجريدة الرسمية،العدد25،74نوفمبر2007 المادة الاولى.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،القانةن رقم 11/07 المتضمن المحاسبيي المالي،الجريدة الرسمية،العدد25،74نوفمبر2007 المادة الثانية.

خامسًا–المؤتمرات والندوات

1. السعيد بريش ونعيمة يحياوي ،**اهمية التكامل بين ادوات ومراقبة التسيير في تقييم اداء المنظمات وزيادة فعاليتها** ،مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميزة للمنظمات والحكومات ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ،ايام 22و23نوفمبر 2011.

2. عبد الرحيم محمد،**قياس الاداء :النشاة و التطور التاريخي و الاهمية** ،ورقة عمل مقدمة في ندوة"قياس الاداء في المنظمات الحكومية –مدخل قائمة قياس الانجازالمتوازنة "، القاهرة ،2007.

3. محمد الصغير قريشي ،**عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين اداء المؤسسة الاقتصادية** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي الثاني حول الاداء المتميز للمنظمات و الحكومات ،جامعة ورقلة ،الجزائر ،يومي 22و23 نوفمبر 2011.

4. محمود جلال احمد،طلال الكسار ،استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالازمات المالية للشركات،بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الادارية جامعة الزرقاء الخاصة ،2009.

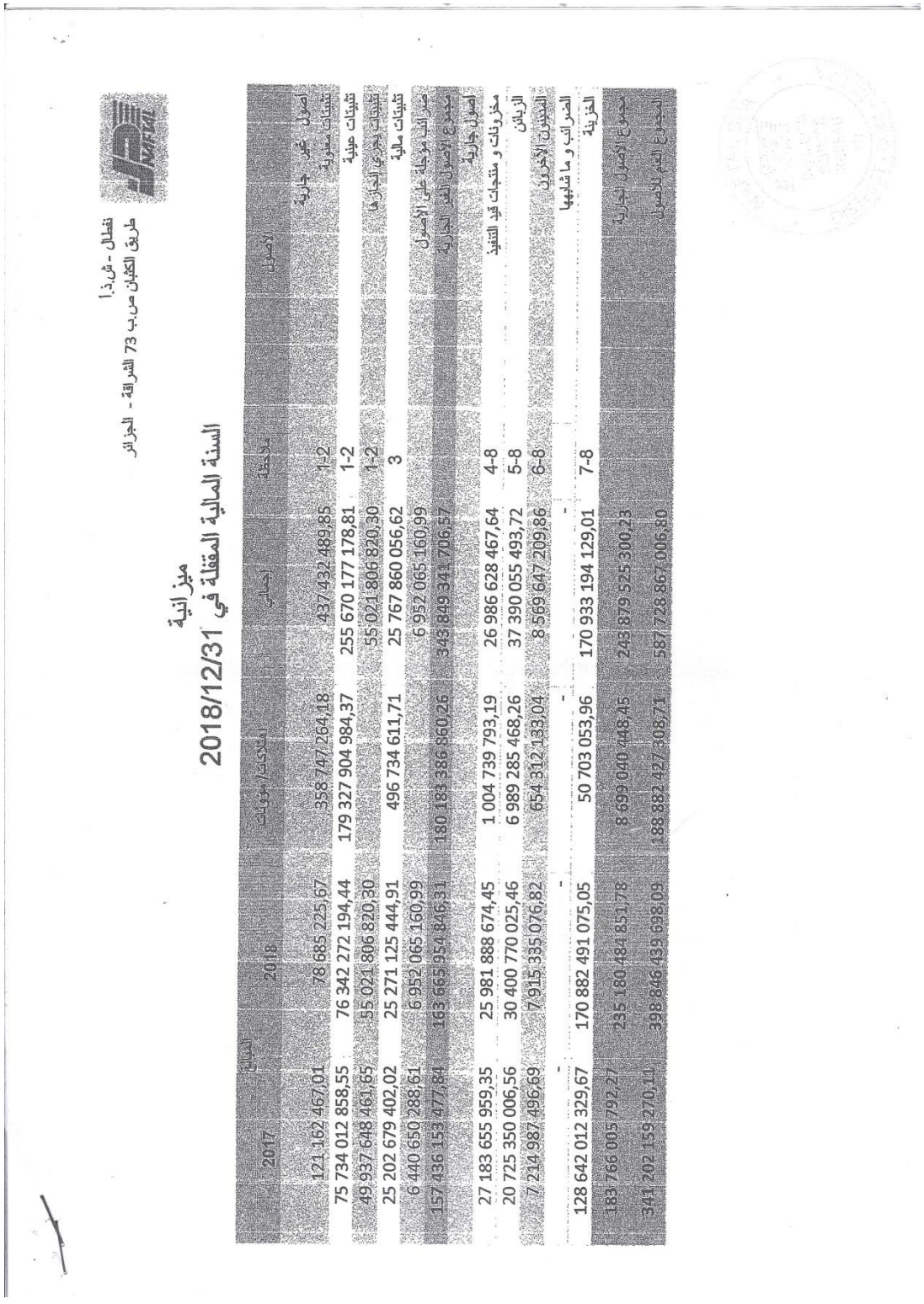
5. وليد زكريا صيام،**اثر القيمة العادلة على ملاءمة المعلومات المحاسبية و معوقات تطبيقها بحث مقدم الى المؤتمر الغلمي المهني الدولي السابع**،الجانعة الهاشمية ،الاردن،2009.

مراجع باللغة الفرنسية

Watchman.A.IFRS13:evaluation de la justevaleur .bulltin de nouvelles sur les IFRS.numero speciel.fevrier2012.p04.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 1: الميزانية المقفلة 2018/12/31 (الأصول)



نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر

ميزانية
السنة المالية المقفلة في 2018/12/31

الأصول	ملاحظة	إجمالي	الاهتلاكات/مؤونات 2018	إجمالي 2017
أصول غير جارية				
تثبيتات معنوية	1-2	437 432 489,85	358 747 264,18	78 685 225,67
تثبيتات عينية	1-2	255 670 177 178,81	179 327 904 984,37	76 342 272 194,44
تثبيتات جاري انجازها	1-2	55 021 806 820,30		55 021 806 820,30
تثبيتات مالية	3	25 767 860 056,62	496 734 611,71	25 271 125 444,91
ضرائب مؤجلة على الأصول		6 952 065 160,99		6 952 065 160,99
مجموع الأصول غير الجارية		343 849 341 706,57	180 183 386 860,26	163 665 954 846,31
أصول جارية				
مخزونات و منتجات قيد التنفيذ	4-8	26 986 628 467,64	1 004 739 793,19	25 981 888 674,45
الزبائن	5-8	37 390 055 493,72	6 989 285 468,26	30 400 770 025,46
المدينون الآخرون	6-8	8 569 647 209,86	654 312 133,04	7 915 335 076,82
الضرائب و ما شابهها		-	-	-
الخزينة	7-8	170 933 194 129,01	50 703 053,96	170 882 491 075,05
مجموع الأصول الجارية		248 879 525 300,23	8 699 040 448,45	235 180 484 851,78
المجموع العام للأصول		587 728 867 006,80	188 882 427 308,71	398 846 439 698,09

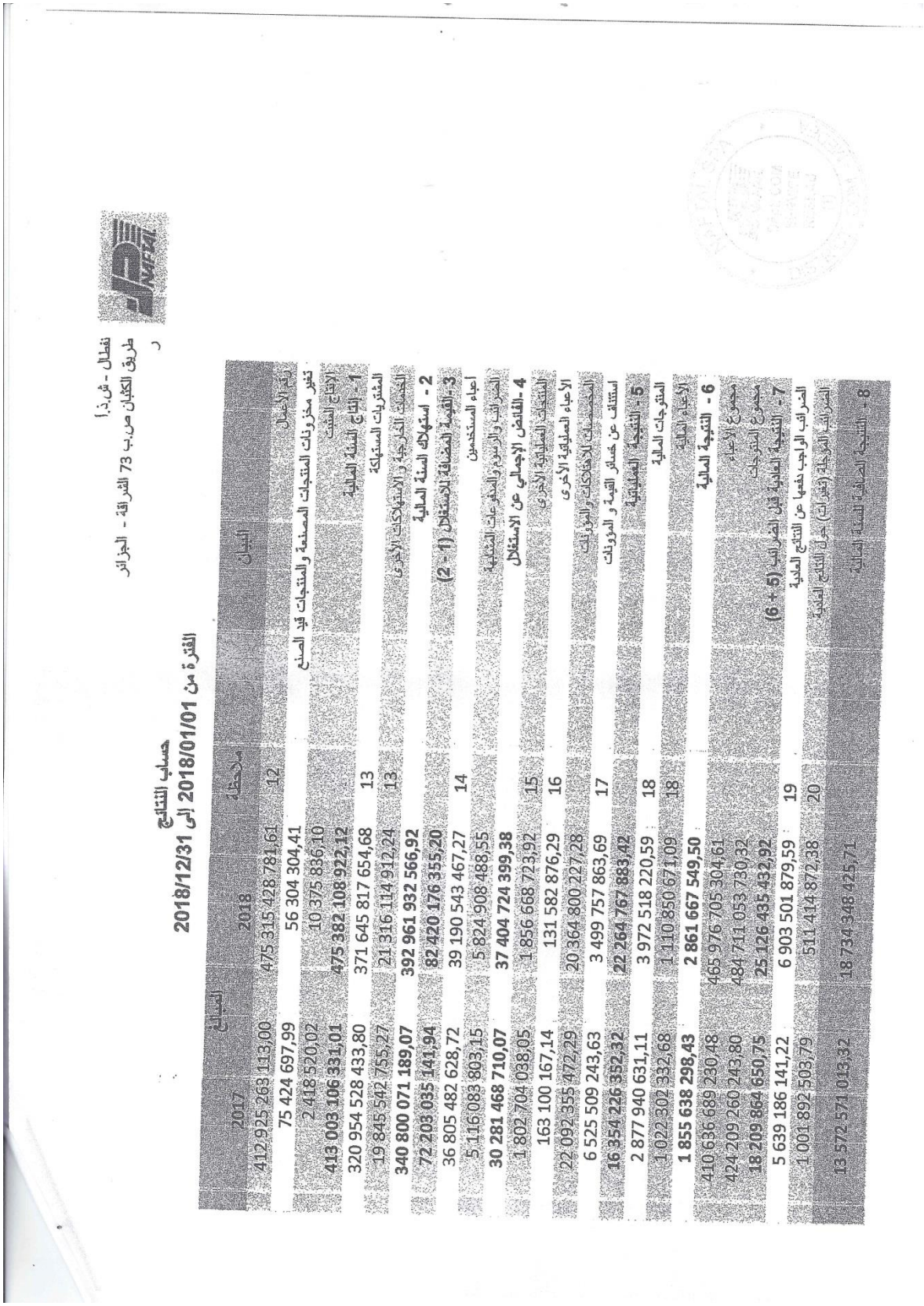
الملحق رقم 2: الميزانية المقفلة 2018/12/31 (الخصوم)

نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 الشراقة - الجزائر

ميزانية
السنة المالية المقفلة في 2018/12/31

الخصوم	ملاحظة	المبالغ	
		2018	2017
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		40 000 000 000,00	40 000 000 000,00
العلاوات و الاحتياطات		92 378 267 684,55	79 405 696 671,23
نتيجة صافية		18 734 348 425,71	13 572 571 013,32
رؤوس أموال خاصة أخرى		1 961 100 000,00	1 961 100 000,00
مجموع رؤوس الأموال الخاصة (1)		153 073 716 110,26	134 939 367 684,55
خصوم غير جارية	9		
قروض و ديون مالية		8 341 000 000,00	8 341 000 000,00
ديون أخرى غير جارية		61 598 081 330,11	54 824 467 700,24
مؤونات و منتجات ثابتة مسبقا		29 437 164 029,25	28 214 568 759,62
مجموع الخصوم غير الجارية (2)		99 376 245 359,36	91 380 036 459,86
خصوم جارية	10		
موردون و حسابات ملحقة		114 817 552 732,97	91 380 401 456,35
ضرائب	11	10 431 341 138,39	3 795 562 281,98
ديون أخرى		21 147 584 357,11	19 706 791 387,37
مجموع الخصوم الجارية (3)		146 396 478 228,47	114 882 755 125,70
المجموع العام للخصوم		398 846 439 698,09	341 202 159 270,11

الملحق رقم 3: حساب النتائج لفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31

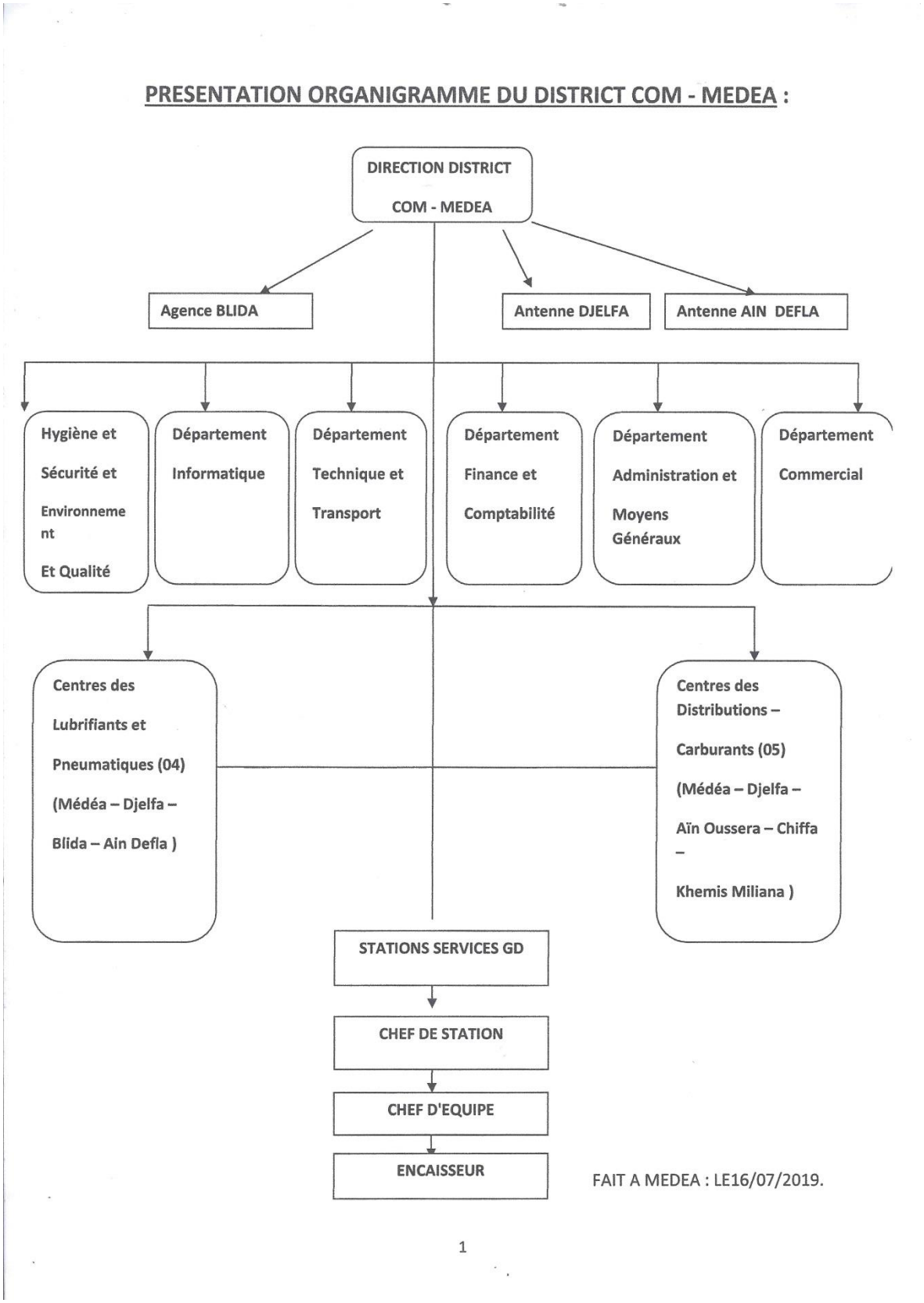


نفطال - ش.ذ.أ
طريق الكثبان ص.ب 73 القرارة - الجزائر

حساب النتائج
الفترة من 2018/01/01 إلى 2018/12/31

البيان	ملاحظة	2018	2017
رقم الأعمال	12	475 315 428 781,61	412 925 263 113,00
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		56 304 304,41	75 424 697,99
الإنتاج المثبت		10 375 836,10	2 418 520,02
1- إنتاج السنة المالية		**475 382 108 922,12**	**413 003 106 331,01**
المشتريات المستهلكة	13	371 645 817 654,68	320 954 528 433,80
الخدمات الخارجية و الاستهلاكات الأخرى	13	21 316 114 912,24	19 845 542 755,27
2 - استهلاك السنة المالية		**392 961 932 566,92**	**340 800 071 189,07**
3- القيمة المضافة للاستغلال (1 - 2)		**82 420 176 355,20**	**72 203 035 141,94**
أعباء المستخدمين	14	39 190 543 467,27	36 805 482 628,72
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة		5 824 908 488,55	5 116 083 803,15
4- الفائض الإجمالي عن الاستغلال		**37 404 724 399,38**	**30 281 468 710,07**
المنتجات العملياتية الأخرى	15	1 856 668 723,92	1 802 704 038,05
الأعباء العملياتية الأخرى	16	131 582 876,29	163 100 167,14
المخصصات الاهتلاكات والمؤونات		20 364 800 227,28	22 092 355 472,29
استئناف عن خسائر القيمة و المؤونات	17	3 499 757 863,69	6 525 509 243,63
5 - النتيجة العملياتية		**22 264 767 883,42**	**16 354 226 352,32**
المنتوجات المالية	18	3 972 518 220,59	2 877 940 631,11
الأعباء المالية	18	1 110 850 671,09	1 022 302 332,68
6 - النتيجة المالية		**2 861 667 549,50**	**1 855 638 298,43**
مجموع الأعباء		465 976 705 304,61	410 636 689 230,48
مجموع المنتوجات		484 711 053 730,32	424 209 260 243,80
7 - النتيجة العادية قبل الضرائب (5 + 6)		**25 126 435 432,92**	**18 209 864 650,75**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	19	6 903 501 879,59	5 639 186 141,22
الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية	20	511 414 872,38	1 001 892 503,79
8 - النتيجة الصافية للسنة المالية		**18 734 348 425,71**	**13 572 571 013,32**

الملحق رقم 4: عرض المخطط التنظيمي لمنطقة المدية



الملحق رقم5: مخطط البنية الكلية لمؤسسة نفطال

